الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الثلاثون

الجلسة **٣**

الأربعاء، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايكاتوفي ..... (الدنمارك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كاردي (إيطاليا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ك. شانموغام، وزير الداخلية ووزير القانون في جمهورية سنغافورة.

السيد شانموغام (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يسر سنغافورة أن تكون أحد المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

ويتعين علينا لمناقشة مشكلة المخدرات العالمية هذه أن نبدأ بطرح السؤال الأساسي التالي: ما هو نوع المجتمع الذي نريد بناءه لشعوبنا؟وجميعنا يرغب في الأشياء نفسها – السلام والرخاء والتقدم والمساواة في الفرص ونوعية الحياة الجيدة للسكان. ولا يمكن تحقيق هذه المتطلبات بدون توفير السلامة والأمن بوصفهما اللبنات الأساسية لبناء أي مجتمع.وفي ذلك السياق، فإن الأسئلة كما يلي:ما هو أثر المخدرات على نوع المجتمع الذي نرغب فيه جميعا؟وكيف نتصدى لتعاطي المخدرات في مجتمعاتنا، وما هو النهج الأفضل لذلك؟ويتعين علينا خلال السنوات الثلاث المقبلة – قبل انعقاد الدورة الاستثنائية في عام ٢٠١٩– التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسائل.

لقد بتنا الآن في مفترق طرق بسبب عوامل عديدة.فقد حاولت بعض البلدان مكافحة آفة المخدرات، غير أن محاولاتها تلك لم تكلل بالنجاح. فقد قتل عشرات الآلاف من مواطنيها في حين تضررت مجتمعاتها كثيرا، بل يسيطر أباطرة المخدرات على أجزاء من تلك البلدان.وفي الوقت نفسه لم تتضرر كثيرا بعض البلدان بتلك الآفة نظرا لأن حالة المخدرات فيها عموما قد ظلت تحت السيطرة وتم احتواء المشكلة داخل قطاعات معيّنة من السكان.وبالنسبة للبلدان التي تمر بتلك الحالات، فإن قبول المخدرات في مجتمعاتها يبدو أمرا جذابا.وبالتالي، فهي تسعى للحد من الأضرار – أو إلى تقنينها بشكل فعال.وهناك

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بلدان أخرى، مثل سنغافورة، تركز على التصدي للاتجار بالمخدرات عن طريق تخفيض العرض ومكافحة تعاطيها عبر تخفيض الطلب عليها.

وإذ نمضي في طريق الحد من الضرر، فإنني لا أرى أنه ينبغي لنا أن نصدر عن أية أوهام: فالمخدرات تلحق الضرر بمتعاطيها وأسرته ومجتمعه.وقد أجرى خبراؤنا من معهد الصحة العقلية استعراضا لأدبيات المقالات المنشورة في المجلات المتخصصة على مدى فترة من الزمن، ودرسوا خلال ذلك ما يزيد على ٥٠٠ مقال منشور في أشهر المجلات الطبية، فكانت الأدلة التي توصولوا إليها واضحة: لا شك أن القنب مسبب للضرر،وبإمكانه أن يسبب ضررا لا يمكن إصلاحه للمخ والقدرة الإدراكية،وهو مسبب للإدمان، وأن واحدا بين كل ١٠ من المتعاطين للمخدرات تبدو عليه أعراض الاعتماد عليها، ويرتفع ذلك الرقم إلى ١ بين كل ٢ من المتعاطين لها يوميا. وقد استمعت كثيرا بالأمس إلى ما قيل عن اتباع نهج قائم على العلم إزاء مكافحة المخدرات، وما ذكرته للتو يستند إلى العلم أيضا. فالمخدرات مضرة بنا. ولن نعطي المخدرات إلى أطفالنا المراهقين عن علم وسعادة بذلك. أم بلى؟ وإذا ما تعاطوا المخدرات بأنفسهم فإنه يسعنا أن نتفهم ذلك ونتعامل معه على خلاف إعطائهم لها طوعا من جانبنا. وعليه، فلنكن واضحين حيال الآثار الضارة للمخدرات.

ويتلخص نهجنا فيما يلي: إن بلدنا يقع في بيئة تتسم بالصعوبة والتحدي بالنظر إلى قربنا من العديد من أكبر مراكز إنتاج المخدرات، ونعتقد أن بوسع المخدرات أن تدمر مجتمعنا. وبالنظر إلى مرور ما يربو على ٢٠٠ مليون من الأشخاص المسافرين عبر حدودنا سنويا، آخذين في الاعتبار بالقوة الشرائية للسنغافوريين، فإن اتّباع أي نهج مرن في التصدي لهذا الخطر يعني أن بلدنا سوف تغمره المخدرات.ولذلك السبب فقد اعتمدنا نهجا صارما يتسم بالشمول والتوازن والاستدامة في التصدي للعرض والطلب على المخدرات معا. وإن النتائج وحدها لغنية عن البيان.فقد أصبحنا بلدنا خاليا نسبيا من المخدرات، في حين تستمر السيطرة على وضع المخدرات. وليس في بلدنا أية ملاذات آمنة للمخدرات أو مناطق محظورة أو مراكز لإنتاج المخدرات أو أية برامج لتبادل الإبر.وقد مكّننا موقفنا الصارم إزاء المخدرات من بناء سنغافورة سليمة وآمنة لشعبنا.

وقد استمعت إلى العديد من الخطب ذات الصلة بالأمس، سواء في الجلسات العامة أو في اجتماعات المائدة المستديرة، وتخلل بعضها تصاعد الخطاب المتعلق بحقوق الأشخاص في الحصول على المخدرات.وقد طُرحت تلك الحجة على أساس التضاد الثنائي – حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية من ناحية، في مقابل القمع من الناحية الأخرى.وربما كان ذلك الخطاب يستند إلى الخبرة المكتسبة في بعض البلدان.وهي تبدو بالنسبة لنا زائفة لأنها لا تستند إلى الوقائع في شيء.

فتخفيض الطلب لا يعني بالضرورة تجاهل المتعاطين أو عدم التعاطف معهم.وهو لا يعني بالضرورة حبس المتعاطين في السجن إلى الأبد وإدانتهم بالجريمة مدى الحياة.ذلك أن من الممكن إبداء الصرامة إزاء المتجرين وفي مجال الوقاية، بل إبداء الحزم إزاء متعاطي المخدرات أيضا، في ذات الوقت الذي يمكن فيه تقديم المساعدة النفسية والطبية والاقتصادية إلى المتعاطين بدون الحاجة إلى توفير المخدرات لهم.ومن الممكن أن نساعد الكثيرين منهم في الإقلاع عن عادتهم هذه والاندماج في المجتمع مرة أخرى.

ونحن لا نتّبع نهجا متهاونا إزاء المتعاطين.فمنذ تعاطي الأحداث الشباب للمخدرات للمرة الأولى والثانية، نركز مباشرة على الاستشارة الطبية النفسية.ونحن لا نحتجزهم،وإنما نضعهم في إطار يمكّننا من مساعدتهم على الإقلاع عن عادتهم هذه والعثور على عمل والاندماج مجددا في المجتمع.ونركز

كثيرا على العمل معهم ومساعدتهم.وذلك هو الحل الوسط بين حبس الجميع ومعاملتهم بوصفهم مجرمين، والبديل لإعطائهم المخدرات.ويكمن هذا الحل الوسط في تركيز الاهتمام بهم والسعي إلى مساعدتهم على الإقلاع عن عادة تعاطي المخدرات.وفي بعض الأحيان، فإن من الضروري اتّباع نهج يتسم بالمرونة،وقد يكون الاحتجاز ضروريا في بعض الأحيان، ولكن ليس دائما.ومن الضروري تقييم الحالة والإيمان بكرامة إطلاق الإمكانات البشرية في القدرة على الإقلاع عن تلك العادة والعيش في حياة خالية من الجريمة.

ومن الأسهل أن يتم تزويدهم بالمخدرات. إن التعامل معهم ومحاولة إعادة تأهيلهم بالفعل أكثر صعوبة ويتطلب العمل بشكل مكثف ومزيد من الموارد. وهذا هو ما نحاول القيام به.

وقد اعتقلنا في التسعينيات أكثر من ٦ ٠٠٠ من متعاطي المخدرات سنويا، وأصبح العدد الآن حوالي ٣ ٠٠٠. ويحدث هذا في ظل سنغافورة التي تتمتع برخاء أكثر، حيث يمتلك الشعب المزيد من الأموال لإنفاقها على المخدرات، وفي خضم تدهور حالة المخدرات في المنطقة حيث تتزايد إمدادات المخدرات بكثرة. لقد قمنا بالفعل بخفض عدد المتعاطين. وهذا يعني أنه تم إنقاذ حياة ٣ ٠٠٠ شخص سنويا من آفة المخدرات. كما انخفضت معدلات حالات العودة إلى الإجرام لدينا من ٦٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة.

ولنكن أيضا واضحين بشأن أثر المخدرات على الإجرام. فإذا نظرنا إلى الجرائم والمجرمين في معظم البلدان، بما في ذلك سنغافورة، فإنها ستكون متعلقة بالمخدرات أو سيكون لها سوابق تتعلق بالمخدرات.

كيف يمكننا حماية ضحايا المخدرات؟ لقد استمعت إلى الكثير من الكلمات المنمقة بشأن حقوق المتعاطين، ولكن ماذا عن الضحايا؟ ماذا نفعل لهم؟ هل نتحدث عن حقوق الأطفال الذين يولدون مدمنين على المخدرات لأن أمهاتهم كانت تتعاطى المخدرات؟ إنهم أطفال رضع مدمنين بالفعل على المخدرات.

وفي سنغافورة، نريد أن يكون لنا الحق في أن نقرر بأنفسنا أن بوسع أي فرد أن يمشي بأمان أينما شاء، وأن تتمكن أي فتاة عمرها ١٠ سنوات من استخدام وسائل النقل العام، وأن تستطيع أي سيدة الخروج في أي وقت من النهار أو الليل – وإذا خرج المرء بسيارته، فإنه سوف يرى سيدات يمارسن الرياضة في الخارج في سراويل قصيرة. وتلك من بين الحقوق التي نقدرها بشكل أساسي. وقد حققنا ذلك لأننا خضنا معركة ناجحة ضد المخدرات.

ولقد قدمنا بعض الإحصاءات عن سنغافورة لوضع الأمور في سياقها وشرح الأسباب التي جعلتنا نعتز بما حققناه ولماذا لسنا على استعداد لإن نضحي بهذه المسألة. وسوف نغير موقفنا إذا تمكن الناس من أن يبينوا لنا، استنادا إلى الأدلة، بأن المخدرات مفيدة للشخص الذي يتعاطاها – أو على الأقل لها أثر محايد – وأن حالة الجريمة لن تزداد سوءا وأن بقية المجتمع لن تدفع من أجلها الثمن. نحن لسنا معجبين جداً بالخطابات المنمقة لوحدها. إن الخطب الجيدة شيء، أما التمتع بالأمن والسلامة على المستوى الذي قد حددت – مما يتيح المجال لطفل عمره ١٠ سنة أن يستخدم وسائل النقل العام – فهي أمر مختلف. وأقول لأي شخص لديه وجهة نظر مختلفة: تقدم وبادر. وإنا على استعداد لمقارنة تجاربنا مع تجربة أي مدينة تختارها. أربي نموذجا يعمل بشكل أفضل ويحقق نتائج أفضل للمواطنين، وسوف ننظر في إمكانية التغيير. وإذا كان القيام بذلك غير ممكن، فلا تطلبوا إذن مني التغيير.

وفي الفترة من الآن وحتى عام ٢٠١٩، نحن بحاجة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الكيفية التي يمكننا بها المضي قدما كمجتمع عالمي واحد من أجل التصدي للمخدرات.

وينبغي أن يكون لكل بلد الحق في اختيار النهج الذي يناسبه بشكل أفضل. وبالنسبة لنا، فإن الخيار واضح: نحن نريد أن تكون سنغافورة خالية من المخدرات، ولا نريدها أن تكون متسامحة معها. ونحن نريد أن نكون جزءا من رابطة أمم جنوب شرق آسيا الخالية من المخدرات، وهذا الكلام يأتي من بلد يزيد عمره على ٥٠ عاما، ويحتل الآن المرتبة الأولى في الرابطة حسب مؤشر سيادة القانون، وضمن الخمسة الأوائل من حيث الميلاد في العالم، وضمن الخمسة الأوائل من حيث نوعية الحياة ومؤشر الإنجازات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية. وإذا أراد الآخرون لنا التغيير، عليهم أن يُرُوني طريقة أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة صوفي لودي، وزيرة الصحة في مملكة الدانمرك.

السيدة لودي (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنوه بالبيان الذي أدلى به المراقب عن المفوضية الأوروبية باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (انظر A/S-30/PV.1)، وهو البيان الذي تؤيده حكومة الدانمرك تأييدا كاملا.

وترحب حكومة الدانمرك بإتاحة هذه الفرصة للدول الأعضاء لاستعراض تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي لوضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وقد أحرز بعض التقدم منذ اعتماده في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فإن مشكلة المخدرات لا تزال تطرح تحديات أمام صحة وسلامة ورفاه الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والمجتمع ككل. واسمحوا لي أن أركز على بعض النقاط التي لا غنى عنها من أجل تحقيق مزيد من التقدم.

ينبغي أن تكون السياسات المتعلقة بالمخدرات متوازنة. فالحظر والرقابة لا يستطيعان أن يصمدا بمفردهما. ويجب أن يكون خفض العرض متوازنا مع التركيز الشديد على الوقاية القائمة على الأدلة، والعلاج، والحد من الأضرار، بما في ذلك الحد من الوفيات المتصلة بالمخدرات. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن الأهداف العامة للسياسات المتعلقة بالمخدرات هي صحة ورفاه البشر، وكذلك التصدي لمسألة إساءة استعمال المخدرات والأضرار الناجمة عنها.

وإزاء تلك الخلفية، فقد جرى استخدام تدابير الحد من الأضرار في الدانمرك، وأثبتت أنها عنصر أساسي في سياسة المخدرات لدينا. ويستند هذا النهج إلى الاعتقاد بأن السياسات المتعلقة بالمخدرات ينبغي أن تقوم على حقوق الإنسان. والجميع، بمن فيهم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، لهم الحق في أن يعامَلوا معاملة كريمة. وبالتالي، فإن الحكومة الدانمركية تعرب عن بالغ أسفها لأن الوثيقة الختامية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق) لم تتناول إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات. وتعارض الدانمرك عقوبة الإعدام في جميع الظروف. ولتحقيق مزيد من التقدم، فمن الضروري أيضا إشراك المجتمع المدني في السياسات المتعلقة بالمخدرات على الصعيدين الوطني والدولي.

وعلى الرغم من جهودنا المشتركة، فإننا ما زلنا نواجه تحديات، ولا سيما عدد الوفيات المتصلة بالمخدرات ونسبة الأضرار الناجمة عن تعاطي المخدرات. إن سياسات المخدرات المتوازنة والقائمة على الأدلة والتي وضعت وتم تنفيذها من خلال إشراك المجتمع المدني هي أساسية لمواجهة تلك التحديات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جين فيلبوت، وزيرة الصحة في كندا.

السيدة فيلبوت (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

اجتمعت قبل بضعة أسابيع، أثناء الإعداد لهذه المناسبة، مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية في أوتاوا. وقد كان هناك محامون وأطباء وناشطون فصحاء جدا، ولكن أفصحهم لسانا كافة كانت إحدى الأمهات. وكانت هناك لتروي قصة

عن ابنتها الشابة التي فقدت حياتها بسبب مضاعفات أثناء تعاطي المخدرات. وقد وصفت مشاهدة ابنتها وهي تضيع من بين يديها، بينما كانت تكافح من أجل الحصول على العلاج والخدمات التي كان ينبغي أن تكون متوافرة لإنقاذ تلك الحياة الجميلة والهشة. والقصص مثل هذه القصة شائعة جداً. وهناك أعداد لا حصر لها من الأرواح التي تزهق نتيجة لتعاطي جرعات مفرطة من المواد المشروعة وغير المشروعة.

واليوم، أقف أمام الجمعية العامة بصفتي وزيرة للصحة في كندا كي أقر بأننا يجب أن نقدم لمواطنينا شيئا أفضل. ومن دواعي فخري أن أدافع عن السياسات المتعلقة بالمخدرات القائمة على أدلة علمية راسخة وتستخدم منظور الصحة العامة لتحقيق أقصى قدر من التثقيف وتقليل الضرر.

وبوصفي طبيبة عملت في كل من كندا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد رأيت العديد من الأشخاص ممن يعانون من العواقب المدمرة للمخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات والسياسات غير السديدة المتعلقة بالمخدرات. ولحسن الحظ، فإن الحلول في متناول أيدينا.

وفي بلدي، فإنني أشعر بالإعجاب إزاء أعمال موقع (Insite)، وهو موقع شبكي للاستهلاك تحت إشراف طبي، يستطيع من خلاله الأشخاص الذين يعانون من الإدمان الوصول إلى الرعاية والدعم الذي يحتاجونه. وإنني لأشعر بالفخر للسرعة التي نوفر فيها علاج النالوكسون المضاد لإنقاذ الأرواح من جراء الجرعات المفرطة.

(تكلمت بالفرنسية)

وأشعر بحاجة ملحة إلى العمل معا من أجل إيجاد الحلول، سواء بالنسبة للمدن الكبيرة أو بالنسبة لمجتمعات الشعوب الأصلية النائية.

وأعلم أن حسن النية موجود أيضا على الصعيد الدولي. وفي الواقع، سررت بتذكير رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مؤخرا بأنه يتعين علينا أن نضع الصحة والرفاه في صلب نهج متوازن لتنفيذ المعاهدة.

(تكلم بالإنكليزية)

ويجب أن يكون نهجنا فيما يخص المخدرات شاملا وتعاونيا ورحيما. ويجب أن يحترم حقوق الإنسان مع تعزيز المسؤولية المشتركة. ويجب أن يستند إلى أساس علمي متين.

وفي كندا، سنقوم بتطبيق تلك المبادئ في ما يتعلق بالماريجوانا. وتحقيقا لهذه الغاية، سنقدم تشريعا في ربيع عام ٢٠١٧، يضمن ألا تكون الماريجوانا في متناول الأطفال، مع حرمان المجرمين من أرباحها. وبينما تتحدى تلك الخطة الوضع الراهن في العديد من البلدان، فإننا مقتنعون بأنها تشكل أفضل وسيلة لحماية شبابنا مع تعزيز السلامة العامة.

وستواصل كندا تحديث نهجها المتعلق بسياسات المخدرات. وسيقوم عملنا على الوقاية في المراحل الأولى والمعاملة الرحيمة وتخفيف الضرر. وسنعمل مع الشركاء في مجال إنفاذ القوانين لتشجيع اتخاذ تدابير عدالة جنائية ملائمة ومتناسبة. ونحن نعلم أن من المستحيل تجاهل هذه المشكلة.

إن معالجة تعاطي المخدرات الذي ينطوي على مشاكل تمثل تحديا مشتركا. كما أن الحلول هي حلول جماعية، تشمل الحكومات والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والشباب والعلماء ووكالات الأمم المتحدة الرئيسية.

وأقر بأن البلدان والثقافات الأخرى ستتبع نُهجا تختلف عن النهج الذي تتبعه كندا. وأعتقد أنه إذا احترمنا وجهات نظر الآخرين وسعينا للتوصل إلى أرضية مشتركة، يمكننا أن نحقق هدفنا المشترك المتمثل في حماية مواطنينا. والأفضل من ذلك، أنه يمكننا تحسين حياتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برنارد نوتاغ، وزير الأمن الوطني لكمنولث جزر البهاما.

السيد نوتاغ (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): إن جزر البهاما ممتنة على إتاحة الفرصة لها للمشاركة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، ونعرب عن دعمنا للتعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعيد العالمي، وبشكل محدد التحديات الأمنية التي تواجهها جزر البهاما. ويسعدنا بصفة خاصة أن تستند مناقشات الجمعية إلى العزم على تحسين فعالية تصدينا لمشكلة المخدرات، على نحو يصب في المصلحة المشتركة لجميع الدول.

إن جزر البهاما تقف على الخطوط الأمامية لمكافحة المخدرات، وهي تقف هناك منذ أكثر من ٤٠ عاما وحتى الآن، وذلك بسبب مشكلة المخدرات الخطيرة التي نواجهها والتزامنا بالإجراءات الوطنية وبالتعاون الثنائي والإقليمي والدولي في هذا المجال. ويتمتع بلدنا بموقع استراتيجي في الطريق من مراكز إنتاج المخدرات غير المشروعة في أمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي الطريق إلى أمريكا الشمالية وأوروبا. إن بلدنا أرخبيل قليل السكان، لديه حدود مائية واسعة ويتكون من مئات من الجزر التي لا يوجد عليها سكان دائمون.

إن الكوكايين والماريجوانا، وهما المخدران الشائعان المنتجان في المنطقة، يشكلان أيضا المخدرات الرئيسية في المرور العابر إلى جزر البهاما وعبرها. ويواصل تحالف من المجرمين العابرين للحدود للوطنية، بمن فيهم مواطنون من جزر البهاما، تهريب المخدرات في المقام الأول عبر المجال البحري للبلد في مراكب من مختلف الأنواع، بما في ذلك سفن الشحن الساحلية والزوارق السريعة.

وثمة علاقة جوهرية بين مشاكل الأمن القومي الحالية لجزر البهاما والاتجار غير المشروع بالمخدرات. واسمحوا لي أن أشير بصفة خاصة إلى التحديات الخطيرة التي نواجهها، والناجمة عن الاتجار بالأسلحة وتهريب البشر والهجرة غير القانونية والاتجار بالأشخاص. وهذه الأنشطة غير المشروعة، لا سيما الاتجار بالأسلحة، الذي يتفرع بالتأكيد عن تجارة المخدرات، عادة ما تستند إلى القاعدة التي يوفرها الاتجار بالمخدرات. وبالتالي، فإن عملية واحدة للاتجار قد تشمل حاليا مخدرات وأسلحة ومهاجرين غير شرعيين.

ويؤدي إدخال الأسلحة غير المشروعة على وجه الخصوص إلى تفاقم الحالة الأمنية في البلد بشكل كبير. وأصبحت المسدسات الأسلحة المفضلة لارتكاب الجرائم العنيفة. لكننا مصممون على ضرورة ألا يهدد الاتجار بالمخدرات والجريمة والإجرام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلدنا وتنميته.

وفي ظل تلك الخلفية، وبالإشارة إلى الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، تركز سياسات المخدرات الراهنة لجزر البهاما على إحداث توازن ملائم بين النُهج التقليدية لإنفاذ القانون وبرامج التنمية البديلة، بما في ذلك نُهج الصحة العامة.

وفي عام ١٩٨٣، أُنشئت عملية جزر البهاما وتركس وكايكوس بوصفها مسعى دوليا تشارك فيه وكالات متعددة لقطع سبل الإمداد بالمخدرات، مع التركيز على وقف تدفق المخدرات غير المشروعة من أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي إلى جزر البهاما وتركس وكايكوس والولايات المتحدة. وحتى الآن، يقدر بأن العملية قلصت تدفق الكوكايين عبر جزر البهاما إلى الولايات المتحدة من نسبة ٨٠ في المائة إلى ١٠ في المائة، وهي تعتبر إحدى أنجح مبادرات إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات في المنطقة.

إن جزر البهاما على وشك إطلاق برنامج للعدالة وأمن المواطنين بتكلفة قدرها ٢٠ مليون دولار أمريكي. وتتمثل

أهم أهدافه في كيفية معاملة المجرمين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، بمن في ذلك السجناء الذين يقضون أحكاما بالسجن بسبب ارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات. وتجري الأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات، وهي هيئة تنسيق وطنية في بلدنا لجميع جهود مكافحة المخدرات، دراسات وأبحاث بشأن تعاطي المخدرات بغية توجيه مجالات تركيز السياسات الجديدة. وتتوقع جزر البهاما أيضا إنشاء محاكم للعلاج من المخدرات من أجل توفير بديل لحبس المجرمين من مدمني المخدرات، وذلك عن طريق العلاج وإعادة التأهيل.

وبما أن الشباب ممثلون على نحو غير متناسب، كضحايا وجناة على السواء للجرائم وأعمال العنف المرتبطة بالمخدرات، فإن جزر البهاما شرعت في تنفيذ سلسلة من المبادرات التي تركز على الشباب المعرضين للخطر. وعلى سبيل المثال، حددنا مؤخرا يوما وطنيا للاحتفال بمدارس خالية من المخدرات، يشارك فيه الطلبة والمدرسون والآباء في تهيئة بيئة إيجابية للتعلم، خالية من المخدرات. وبدأنا أيضا عملية لإتاحة التدريب في مجال الوقاية من المخدرات لجميع أفراد الشرطة العاملين في المدارس وللموجهين من خلال المركز الدولي لتدريب وتأهيل الخبراء الفنيين في مجال الإدمان.

ونتطلع إلى تولي أدوار قيادية جديدة في الجهود الدولية الرامية لمكافحة المخدرات. وقد انتُخبت جزر البهاما، خلال الدورة العادية الثامنة والخمسين للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والتي عقدت في بيرو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، لمنصب نائب الرئيس، وهي المرة الأولى التي نتولى فيها هذا المنصب. ونتطلع إلى رئاسة الدورة العادية الستين للجنة بشكل مجد ومثمر في بلدنا الجميل خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وبينما نشرع في وضع خطة ونقاط مرجعية جديدة وطموحة نحو عام ٢٠٣٠، فإننا نتطلع إلى تكثيف الجهود العالمية المتعلقة بالأمن الدولي لمواجهة تلك التحديات التي تهدد بزعزعة استقرار بلدنا. وإنني أقدم تأكيدات بأن جزر البهاما شريك مستعد وملتزم في العملية الرامية للتصدي بشكل فعال لمشكلة المخدرات العالمية.

ولن تدخر جزر البهاما جهداً في تعزيز مجتمع سلمي واحترام سيادة القانون داخل حدودنا وخارجها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد داريو ناكيتش، وزير الصحة في جمهورية كرواتيا.

السيد ناكيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشيد بأمانة لجنة المخدرات ومجلس الدورة الاستثنائية على ما بذلاه من للجهود الكبيرة خلالالمقدمة إلى العملية التحضيرية لهذا الحدث الهام للغاية. وتتيح لنا هذه الدورة فرصة لنناقش مناقشة مكثفة لقضايا السياسة العامة من حيث اتصالها بمشاكل المخدرات الحالية التي نواجهها في جميع أنحاء العالم، وأن نعيد التفكير في نهجنا وأهدافنا.

ويتعين علينا أن نقول بصراحة إن السياسات الحالية لمتعلقة بالمخدرات لا تثمرنتج هذه النتائج المتوقعة، وبالتالي، لا يمكن أن تستمر دون تعديلات. وقد حان الوقت لتغييرلتحول النهج، بمانمطي، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى إصلاح السياسات المتعلقة بالمخدرات.

ومن الواضح أن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية من منظور واحد فقط – العقوبة والبعد العقابي – له تأثيرات سلبية على الصحة وحقوق الإنسان، مما يجعل العلاج أسوأ من الداء. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لا تؤيد جمهورية كرواتيا عقوبة الإعدام ايا كانتفي جميع الظروف، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالمخدرات. ونكرر التأكيد على أن عقوبة الإعدام تحط من كرامة الإنسان فيما لا تشكل رادعاً للسلوك الإجرامي.

وعلينا أن نتناولقارب مشكلة المخدرات باعتبارها مشكلة تتعلق بمس الصحة العامة بقنفس الدرما نعتبرجة التي

ننظر إليها على أنها مسألة تتصل بالسلامة العامة.عامة. ومع ذلك، لا يمكننا في الوقت نفسه أن نتحمل الاستقطاب. فتتقاطع ظواهر المخدرات تتقاطع مع العديد من التخصصات الأكاديمية، ولذلك فمن الضروري أن نفكر ونتصرف باستخدام نهج متعدد التخصصات. وهذا هو السبيل الوحيد لكفالة الاتساق بين السياسات الصحية والاجتماعية والعدلية.

وأحد أكبر الشواغل هو الانتشار السريع للمؤثرات النفسانية الجديدة. ونحن ملتزمون بالتوعية بمخاطر استخدام هذه المواد الجديدة وغيرها من المخدرات في إطار برامج الوقاية القائمة. إن الاتجاه الواسع النطاق لاستخدام مواد متعددة كثيراً ما ينطوي على مزيج من المواد المشروعة وغير المشروعة. منها. وهذا يدفعنا إلى التركيز على سياسة متكاملة بشأن تعاطيناول مواد الإدمان التي ينبغي أن تشمل أيضاً طائفة واسعة من السلوك الإدماني.وأود أن أتناول بإيجاز بعض العناصر ذات الأهمية البارزة في جمهورية كرواتيا.

في السنوات الأخيرة، عملت جمهورية كرواتيا باستمرار على تعزيز السياسة الوطنية المتعلقة بالمخدرات من خلال مراعاة التحول في سياسة المخدرات على الصعيد العالمي نحو نهج مرتكز على الأدلة. وكجزء من عملية تقييم التكاليف، قمنا أيضاً بوضع مؤشرات وأدوات لتقييم نسبة الفوائد إلى التكاليف لمختلف التدابير المنفذة على الصعيد الوطني.

وعلينا أن ندرك أن الأمراض المنقولة عن طريق الدم في مناطق كثيرة من العالم لا تزال موجودة بمعدلات مرتفعة بين متعاطي المخدرات بالحقن. إن لدى جمهورية كرواتيا تقليداً طويل الأمد من برامج الحد من المخاطر والأضرار، مما أدى إلى الانخفاض الشديد في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن – أقل من ١ في المائة – بينما انتشار فيروس التهاب الكبد ج قد انخفض من ذروته البالغة ٧١ في المائة في أوائل القرن الحادي والعشرين إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٤. وساهمت هذه التدابير أيضاً في انخفاض كبير في الوفيات المتصلة بالمخدرات وكذلك بالصحة العامة بصورة عامة.

وإن جمهورية كرواتيا ملتزمة التزاماً كبيراً بإعادة إدماج مدمني المخدرات في المجتمع. وفي إطار مشروع إعادة الإدماج الاجتماعي، الذي أقر في عام ٢٠٠٧، يتم تطبيق طائفة من التدخلات الاجتماعية المختلفة بدءاً بالدعم النفسي – الاجتماعي وصولاً إلى المساعدة في التعليم والعمالة والإسكان. ويهدف المشروع إلى تقليص الوصمة الاجتماعية المرتبطة بتعاطي المخدرات وحثّ عدد كبير من متعاطي المخدرات على المشاركة في برامج إعادة التأهيل، وكانت النتيجة النهائية زيادة في معدل العمالة لديهم.

ونعمل جاهدين لتحقيق الانتعافيش من مشاكل إساءة استعمال العقاقير باعتباره الهدف النهائي في سياساتنا الوطنية. ومن المهم الإشارة إلى أن جميع البرامج يجري تنفيذها بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني، التي توفر دعماً كبيراً في جهودنا من أجل تحسين الصحة ونوعية الحياة لمتعاطي المخدرات في جمهورية كرواتيا. وإن مساهمتها من خلال تقديم توصيات خلال عمليات صنع القرار ذات قيمة كبيرة، فهي تعتبر شريكاً متساوياً خلال مرحلة التنفيذ.

وبالعودة إلى البعد العالمي، أرحب ترحيباً كبيراً بالوثيقة الختامية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق) التي اعتمدت في هذه الدورة الاستثنائية. فقدوهي تُثبت أنه على الرغم من الاختلافات الكبيرة في السياسات الوطنية لمراقبة المخدرات من الدول الأعضاء، فمن الممكن التوصل إلى اتفاق في صياغة سياسة المخدرات على الصعيد العالمي من خلال الحوار البناء.

وأختتم باقتباس كلام للمهاتما غاندي:

”إن الفرق بين ما نفعله وما نحن قادرون على فعله سيكفي لحل معظم مشاكل العالم.“

وإنني على اقتناع بأننا سننجح على أساس حوار بناء في الاستفادة على أفضل وجه من إمكاناتنا الكاملة وفي سد الفجوة بين ما نفعله وما نحن قادرون على فعله في سياساتنا الوطنية لمراقبة المخدرات. وسيمكننا ذلك من الإسهام بفعالية في حل مشكلة المخدرات العالمية.

وأخيراً، أودّ أن أختتم بكلمات للشاعر الكرواتي الكبير أريتون غوستاف ماتوس:

”أصعب شيء أن تكون وحيدا وأن تعمل لتجد نفسك.“

ولذلك فدعونا نساعدهم على أن يجدوا أنفسهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيمانويل كاباراس، وزير العدل في جمهورية الفلبين.

السيد كاباراس (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أتمنى صباحاً طيباً للجميع. يهنئ وفد الفلبين سعادة السفير خالد شمعة على انتخابه رئيساً لهذه الدورة الاستثنائية. وإننا على ثقة بأنه يمكن إنجاز الكثير في هذه الأيام الثلاثة تحت قيادته.

في وطني الفلبين، نجد أنفسنا مرة أخرى على عتبة التغيير السياسي. وسيكون للانتخابات العامة المزمع إجراؤها في أقل من ثلاثة أسابيع أثر مباشر على السياسات الحكومية والاتجاه المتبع في السنوات الست المقبلة. ومهما تكن النتيجة، فإن رغبة أمتنا في كسب الحرب على العقاقير غير المشروعة لا تتزعزع. ولا نزال ملتزمين إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى بشن الحرب عليها بتوجيه من استراتيجية متكاملة ومتوازنة. وفي هذا الصدد، نود أن نسجل ثلاثة مبادئ أساسية كامنة وراء التزامنا.

أولاً، تتوافق جميع السياسات المحلية والوطنية والمبادرات والجهود المبذولة لمكافحة المخدرات الممنوعة في بلدنا توافقاً دقيقاً مع الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات. ثانياً، ما زلنا حازمين وحاسمين في معارضتنا لجميع الدعوات إلى تقنين العقاقير الخاضعة للمراقبة، على نحو ما جرى التأكيد عليه في بياننا الذي أدلينا به في الدورة التاسعة والخمسين للجنة المخدرات، المعقودة في فيينا في آذار/مارس. ودونما شروط، نكرر ذلك البيان هنا اليوم. ثالثاً، لا تؤيد الفلبين فرض عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات، أو على أي جريمة أخرى في هذا الشأن.

ويسعدنا أن نبلغكم بتقدم ملموس في معركتنا المتواصلة مع مشكلة المخدرات العالمية. وفي الأعوام الـ ١٢ الماضية، لوحظ تراجع كبير في كل من الطلب والعرض على العقاقير الممنوعة نتيجة التدابير الشديدة التي تقوم بها وكالات إنفاذ القانون لدينا. وكانت حملات التوعية المنتظمة والمركزة في المدارس والمجتمعات المحلية فعالة بصورة مماثلة. ولم تقتصر هذه الجهود على مستوى القاعدة الشعبية للمجتمع – حيث يضعف أمامالشباب ضعيفون تجاهها بشكل خاص – على زيادة وعي الناس عموماً، ولكنها رسّخت في أذهانهم أيضاً تقديراً أعمق للمشكلة.

وعلاوة على ذلك، تواصل الحكومة حث الأشخاص المشردين على الانخراط في أنشطة كسب العيش المشروعة بدلاً من ذلك، مثل زراعة الأباكا وإنتاج الحرير. كما اعتمدنا على نهج تعاطفي في علاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم، بهدف إعادة إدماجهم في التيار الرئيسي للمجتمع في نهاية المطاف. وتلك كلها أجزاء لا تتجزأ من الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات الحالية من العمل التي يجري تنفيذها حتى عام ٢٠٢٠.

ونسلم بأن المشكلة التي نواجهها معقدة ومتطورة باستمرار. وتلوح تحديات كثيرة في الأفق، بما في ذلك ظهور السياسة المرتبطة بالمخدرات، وظهور عصابات الاتجار الأجنبية، واستمرار خطر العقاقير الجديدة والمواد المحظورة وغيرها كثير.

والواقع أن أفضل الخطط التي وضعناها لن تكون فعالة إلاّ إذا اتحدت جميع الدول معا ضد هذا العدو. وبفضل الإقبال الهائل للوفود في هذه الدورة الاستثنائية، من الواضح أن الغلبة سوف تكون لنا، كمجتمع عالمي، على الرغم من التباين الظاهر في نهج كل منا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوزانا مابيل مالكورا، وزيرة الخارجية وشؤون العبادات في جمهورية الأرجنتين.

السيدة مالكورا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): إسمحوا لي أن أبدأ بالإشارة إلى مأساة مؤسفة وقعت في الأرجنتين خلال الأيام القليلة الماضية، حيث دفعتني إلى تغيير بياني اليوم. فجر السبت الماضي، لقي خمسة شبان حتفهم جراء تعاطيهم المخدرات الاصطناعية خلال حفل للموسيقى الإلكترونية، بينما لا يزال خمسة آخرون قابعين في المستشفى بحالة الخطر. وقد أظهر هذا الحادث المؤسف، الذي شكّل صدمة للمجتمع الأرجنتيني يتعذر الخروج منها، صورة واضحة عن كيفية تأثير آفة المخدرات على جميع البلدان والشعوب، دونما تمييز، والحد من قدرات شبابنا ومستقبلهم، والضرر الذي يلحق بأسرنا ومجتمعنا على نحو لا رجعة فيه.

ويجب أن تكون هذه الدورة الاستثنائية نقطة رئيسية لتجديد التزامنا السياسي ومضاعفته تجاه التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ومن على هذا المنبر، نود أن نكرر خالص تعازينا لأسر أولئك الشباب المتضررين من هذه المأساة ولأحبائهم، وأن نعرب عن تضامننا معهم، وهي المأساة التي تضيف، للأسف، أسماء إلى قائمة أعداد لا تحصى من ضحايا مشكلة المخدرات في جميع أنحاء العالم.

وخلال العملية الانتخابية التي أدت إلى تشكيل الحكومة برئاسة الرئيس موريسيو مكري، جرى تحديد الأولويات الثلاث التالية بالنسبة إلى العمل الحكومي: القضاء على الفقر تماما، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، ووحدة الأرجنتينيين في إطار المؤسسات الديمقراطية. وقد أكد الرئيس ماكري هذه الركائز الثلاث، عندما تولى منصبه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأحد الإجراءات الأولى التي اتخذها الحكومة الجديدة هي الاعتراف بأن الأرجنتين كانت تواجه حالة خطيرة تجاه مشكلة المخدرات العالمية. والإقرار بوجود المشكلة يمكّن من السعي لإيجاد حلول وتنفيذها.

وكان الجانب الثاني يتجلى في الاعتراف بأننا نواجه مشكلة لا تعترف بتخوم أو حدود. وفي هذا الصدد، نقول إن التعاون الذي يسترشد بمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة يشكل أولوية تنطوي على بذل جهود ومسؤوليات جماعية ومنسقة. لذلك، فإننا نعمل بنشاط على تعزيز التعاون من أجل تبادل المعلومات، وتنسيق الإجراءات على المستويات الثنائية، والإقليمية، وفي نصف الكرة الغربي، والدولية، وكذلك في إطار الوكالات المتخصصة التي تتناول مشكلة المخدرات العالمية.

وعلى الصعيد الدولي، فإن تلك الإجراءات تعني أنه ينبغي للأرجنتين أن تضطلع مرة أخرى بالدور القيادي الذي ما برحت تضطلع به على مدى تاريخها، انطلاقا من المبادئ والقيم التي يلتزم بها بلدنا على الدوام. وفي إطار أنشطتنا المحلية والدولية، نعمل على تعزيز نهج شامل ومتوازن بين بعدَي تقييد العرض – مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات – وخفض الطلب عليها – الوقاية والرعاية.

ففي ما يتعلق بالعرض، نحن نعزز اتخاذ إجراءات متضافرة في مجال التعاون والتدريب وتبادل المعلومات والاستخبارات، من أجل تعطيل شبكات الاتجار بالمخدرات؛ ومنع تحويل مسار المواد والسلائف الخاضعة للمراقبة وحرفها عن مسار الأنشطة المشروعة، أو من خلال القنوات السرية؛ والتصدي للجرائم الأخرى ذات الصلة، مثل الاتجار بالأسلحة، والفساد، وغسل

الأموال. وإذا أخفقنا في التصدي لسلسلة التمويل، فلن ننتهي أبدا من إنجاز مهمتنا المشتركة.

وبالانتقال إلى الطلب، نحن نأخذ في اعتبارنا أن الهدف النهائي هو وضع الأفراد في صميم السياسات المتعلقة بالمخدرات. وإننا نشجع على إجراء تحوّل في التركيز الرئيسي من المادة إلى الفرد، بوصف ذلك موضوعا حقوقيا، مع تعزيز الإدماج الاجتماعي كعنصر مركزي وكهدف ينبغي تحقيقه من خلال السياسات العامة. ويستند منظورنا إلى الاهتمام بمتعاطي المخدرات، وتوفير الرعاية لهم، ومعالجتهم، وتعافيهم، مع تعزيز القضاء على التصرفات التي يشوبها التمييز والوصم. ويجب أن تقوم النُهُج المذكورة، في جميع الأحوال، على أدلة علمية، وتساهم في تحقيق الهدف النهائي – المتمثل في توفير الصحة للجنس البشري وللأشخاص ورفاههم.

وتشكل حقوق الإنسان – أي أعلى معايير الصحة البدنية والعقلية المعترف بها في الاتفاقيات الدولية – جزءا لا يتجزأ من موقف الأرجنتين إزاء مواجهة مشكلة المخدرات العالمية. ولقد أدرجنا في سياساتنا الوطنية المنظور الجنساني، فضلا عن نهج محددة للفئات الضعيفة. ولا يسعنا القيام بخلاف ذلك، لأن هذه القيم بالنسبة إلى الأرجنتين لم تكن ممكنة إلاّ بفضل الدعوة إلى الاتحاد والعمل معا، أي أحد المحاور التي تركز عليها إدارة الرئيس ماكري، والتي أشرت إليها في مستهل بياني، وهي تجعلنا جزءا من النُظم الدولية والإقليمية الملتزمة بمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. هذا هو السبيل الذي يجب أن نسلكه بوصفه سياسة الدولة المتعلقة بحقوق الإنسان تجاه مشكلة المخدرات العالمية: تعزيز التعايش، والقضاء على التحيز والوصم والتمييز.

وبالنسبة إلى حقوق الإنسان، أود أن أشير أيضا إلى أن عقوبة الإعدام غير مطبقة في الأرجنتين، ولذلك نؤيد بقوة إلغاء هذه العقوبة.

ومنذ البداية، شاركت الأرجنتين في العمل من أجل عقد هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية. فنحن نعتبر الدورة فرصة فريدة لإجراء تقييم نزيه وصادق لجوانب التقدم، والانتكاسات، والإنجازات، والإخفاقات، والتحديات، والعقبات التي تعتري السياسات العالمية الراهنة المتعلقة بالمخدرات. وإننا ندرك أن ما يجري هو مناقشة واسعة النطاق، ومثمرة، وغير مقيدة.

وفي هذا السياق، شاركت الأرجنتين بصورة مطردة في بناء توافق الآراء، الذي أدى إلى اعتماد الوثيقة الختامية أمس (القرار دإ-٣٠/١، المرفق). ونرحب أيما ترحيب بمستوى الادراك الذي تم التوصل إليه، وتوافق الآراء على أن حقوق الإنسان هي عنصر أساسي وغير قابل للتجزئة في مجال التصدي لمشكلة المخدرات العالمية وحلّها. وبالتالي، فإننا نرحب بالأهمية التي أعطيت للمسألة، ليس في الوثيقة الختامية فحسب، بل طيلة العملية التفاوضية.

وتتمثل مهمتنا في العمل، من خلال التعاون الدولي، على التنفيذ الكامل للمعاهدات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات، بما يتفق تماما مع التزامات حقوق الإنسان القابلة للتطبيق. ونأمل من خلال قيامنا بذلك تعزيز الحماية والاحترام لحقوق الإنسان وكرامة كل فرد في سياق البرامج، والاستراتيجيات، والسياسات المتصلة بهذه المسألة التي جمعتنا هنا اليوم.

وكما ذكرت في البداية، نعتبر أن الأداة التي لا غنى عنها لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية تكمن في التعاون الدولي. ونعتقد أن الوثيقة الختامية تجسّد، أولا وقبل كل شيء، إمكانية تنفيذ هذا التعاون حيال جميع جوانب الآفة التي نواجهها الآن. ومهمة تعميق التعاون الدولي وتعزيز القدرات الوطنية لهي مهمة ماثلة أمامنا. وعلينا أن نفعل ذلك على أساس نهج واسع ومتوازن ومتعدد التخصصات، يؤكد من جديد مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، مع التسليم بأن الآثار العالمية والعابرة للحدود لهذه الظاهرة تزداد يوميا.

ومنذ بداية المفاوضات، أكدنا على أن إحدى النتائج الرئيسية للدورة الاستثنائية في عام ٢٠١٦ ينبغي أن تتمثل في توافق عام للآراء بشأن الوصول إلى المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية وتوافرها. ونحن نرحب بحقيقة أن الوثيقة الختامية تبيّن هذا الشاغل، تمشيا مع اتفاقيات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. وهذا الأمر ينطوي على التزام قوي يجب أن نعمل على تعزيزه واستكماله، مع كفالة القيام باستعراضات دورية لقوائم المواد الخاضعة للمراقبة والأدوية الأساسية. وهذا هو السبيل الوحيد الذي سيمكّننا من وضع قوائم منسقة دوليا، استنادا إلى دلائل علمية موجهة نحو أهداف الاتفاقيات، مما يدعم بالتالي القرارات الوطنية بشأن الإدراج في القوائم.

ومع مراعاة ما تم الاتفاق عليه في الوثيقة الختامية، نشدد على الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية بغية استكشاف المؤثرات النفسانية الجديدة وتحديدها، ووضع سياسات محددة لمواجهة هذه المشكلة. وهذه المواد هي التي أشرت إليها وأنا يعتصرني الألم في بداية هذا البيان. وفي السياق نفسه، يجب أن نتخذ تدابير تهدف إلى الحد من استخدام شبكة الإنترنت للأغراض غير المشروعة المتصلة بالمخدرات، بما في ذلك الترويج للمخدرات وتعزيز بيعها والاتجار بها على نحو غير مشروع.

وتؤكد الأرجنتين على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الأجهزة العالمية والإقليمية والسياسية والتقنية المتخصصة في مختلف جوانب مشكلة المخدرات العالمية. وندعو إلى تعزيز العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة التي لديها اختصاص مباشر أو غير مباشر في سبيل مواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

لقد انقضى تقريبا عقدان من الزمن منذ أن انعقدت الدورة الاستثنائية الأخيرة بشأن هذا الموضوع، في عام ١٩٩٨. ولعلّ الدرس الرئيسي المستفاد هذه المرة هو أنه كان علينا ألاّ ننتظر طويلا من أجل العودة إلى العمل بخصوص مشكلة لا تستثني بأي حال من الأحوال أي بلد أو منطقة. وتتيح هذه الدورة الاستثنائية المعقودة في عام ٢٠١٦، والفترة التي تفصلنا عن عام ٢٠١٩ وما بعده، فرصة ممتازة لتعزيز التعاون والعمل ومضاعفتهما إلى حد كبير في سبيل وضع سياسات تتعلق بالمخدرات وتستند إلى العلم والأدلة العلمية، في إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات بشكل مباشر، وقبل كل شيء، مع احترام البشر، دون أي تمييز، بوصفهم محور هذه السياسات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مكاييل جنلدزي، وزير خارجية جورجيا.

السيد جنلدزي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي لعقد هذه الدورة الاستثنائية، حيث أنها تتيح لنا فرصة رائعة للتنويه بالتقدم المحرز، والتأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى التصدي بشكل فعال لمشكلة المخدرات العالمية.

ونرحب بالنتائج الملموسة التي تحققت في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وتكثيف الجهود الرامية إلى التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية، والنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا، ويعزز كل منهما الآخر. والمؤسف أن المجتمع الدولي لا يزال يواجه عقبات تحول دون تعزيز وجود مجتمعات خالية من تعاطي المخدرات في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من جهودنا المتضافرة، فإن مشكلة المخدرات العالمية لا تزال تمثل تحديا للصحة وسلامة الناس ورفاهم حول العالم.

وأود أن أسلط الضوء على بعض التطورات الهامة التي حدثت في جورجيا من أجل كفالة أن تكون عمليات صنع السياسات وأعمال التدخل فعّالة في سياق مكافحة تعاطي المخدرات وغيرها من الأنشطة المتصلة بالمخدرات. وتنّوه

حكومة جورجيا تماما بأهمية اتباع نهج شامل يكون متسقا مع القانون الدولي والاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، ومع المعايير الدولية ذات الصلة.

وعلى الصعيد الوطني، فإن استراتيجية مكافحة المخدرات، ومن ثم خطة العمل، يمثلان عنصرا أساسيا في الجهود الوطنية. ولقد تمّ وضع الاستراتيجية بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان، استنادا إلى تحليل عن الحالة في البلد. وهي تشمل أربعة عناصر رئيسية تتمثل في: خفض الطلب والضرر، وخفض العرض، ورصد حالة المخدرات في البلد، وتنسيق الأنشطة الحكومية الدولية، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية وغير الحكومية.

ولقد اتخذت جورجيا عدة خطوات مؤسسية لتحقيق هذه الغاية. فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، يقوم مجلس التنسيق بين الوكالات المعني بمكافحة تعاطي المخدرات، بوضع السياسات لمكافحة المخدرات وتنسيقها، فضلا عن تنقيح الاستراتيجية وخطة العمل ورصد تنفيذهما. ويمثل المركز الوطني لرصد المخدرات، الذي أنشئ في عام ٢٠١٥، آلية فعالة لجمع المعلومات المتعلقة بحالة المخدرات في جورجيا وتحليلها، واعتماد أساليب علمية وعملية تقوم على الأدلة.

وكجزء من نهج شامل ومتوازن، تم تعديل القانون الجنائي في عام ٢٠١٥، من أجل التمييز بين المسؤولية الجنائية عن حيازة المخدرات وتوزيعها. وجرى خفض العقوبة على حيازة المخدرات، بينما يتم عمليا استخدام جزاءات لا تتعلق بالسجن في معظم قضايا حيازة المخدرات. كما وضعت جورجيا آلية وطنية متكاملة للتدخل المبكر، وتوفير العلاج، وإعادة التأهيل، وإعادة الاندماج الاجتماعي. وثمة خطوة هامة للحد من الوفيات المتصلة بالمخدرات تمثلت في إزالة العامل المقيّد للمرضى لدى مواجهة حالات طارئة، أي أن العاملين في المجال الطبي غير ملزمين بعد الآن بإبلاغ هيئات إنفاذ القانون عن حالات الجرعات المفرطة.

ومنذ عام ٢٠١٤، أصبح برنامج العلاج البديل متاحا للأشخاص المستعدين للعلاج.

وقد أقر البلد مؤخرا استراتيجية وطنية محدثة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، مما يبرز الاتجاه الرئيسي للجهود الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تهدف إلى تثبيت معدلات الإصابة بالوباء بحلول عام ٢٠٢٠ والقضاء عليه بحلول عام ٢٠٣٠. وتنفذ الحكومة برنامجا غير مسبوق للقضاء على فيروس التهاب الكبد C. إذ يتاح المرضى إجراء الاختبارات اللازمة لأغراض التشخيص المسبق والعلاج والرصد والحصول على أحدث الأدوية لعلاج التهاب الكبد C. وكمبادرة وقاية ثانوية، أنشئت مؤسسات اجتماعية لتوظيف مدمني المخدرات السابقين، والتي توفر فرص لإعادة التأهيل من خلال العمل، وبالتالي تيسير الاندماج الاجتماعي.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، من المزمع اتخاذ خطوات ملموسة للوقاية الأولية من خلال تثقيف الجمهور والتوعية. وفي عام ٢٠١٤، تم إطلاق حملة توعية واسعة النطاق لمكافحة المخدرات من أجل زيادة الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات وتشجيع اتباع أساليب حياة صحية في أوساط السكان. إن التحديات الماثلة أمامنا تؤكد الحاجة إلى تنفيذ استجابة منسقة من خلال زيادة التعاون والشراكة. وجورجيا ملتزمة بمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي بأسره ووكالات الأمم المتحدة من أجل النجاح في مواجهة المشاكل الناجمة عن تعاطي المخدرات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رحماني فضلي، وزير الداخلية في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد فضلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): إن جمهورية إيران الإسلامية هي أحد البلدان القليلة التي تكبدت خسائر

فادحة في الأرواح والممتلكات، ومع ذلك استطاعت أن تحرم تجار الموت من الجزء الأكبر من مخدراتهم غير المشروعة، وبالتالي حماية جزء من المجتمع العالمي من شرور الإدمان.

وكجزء من الحملة الواسعة النطاق لجمهورية إيران الإسلامية، فقد قدمت أكثر من ٨٠٠ ٣ شهيد و ٠٠٠ ١٢ جريح في سياق حملتها الدؤوبة لمكافحة المخدرات غير المشروعة ومكافحة تجار المخدرات المسلحين الإقليميين وعبر الإقليميين. وأنفقت بلايين الدولارات لتجهيز المناطق الحدودية وإنشاء الحواجز المادية على طول الحدود لمنع تدفق المخدرات إلى البلد، وكذلك مكافحة تدفق المخدرات صوب البلدان الأخرى. وبهذه الطريقة، فإنه يجري في المتوسط ضبط أكثر من ٨٠ في المائة من كميات الأفيون وقرابة ٤٠ في المائة من شحنات الهيروين والمورفين على مستوى العالم في إيران. وتم ضبط حوالي ٦٢٠ طنا من أنواع مختلفة من المخدرات في إيران في عام ٢٠١٥.

وفي الوقت نفسه، وبغية تنفيذ المبادئ التوجيهية التي وضعها قائد جمهورية إيران الإسلامية، والتي تعطي أهمية خاصة لمسألة المخدرات والإدمان بوصفها الأولوية العليا لبرنامج البلد للحد من الأضرارالاجتماعية، يجري تنفيذ برامج خفض الطلب على المخدرات – بما في ذلك الوقاية والعلاج والحد من الأضرار وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي – بشكل حاسم في إطار استراتيجية متوازنة لخفض العرض والطلب.

وهذه هي بعض الإنجازات التي حققها البلد. ونحن نغطي ٤٠ في المائة من سكان البلد من حيث البرامج الوقائية التي تستهدف الأسر والمؤسسات التعليمية وأماكن العمل والمجتمعات المحلية. وقد حققنا نسبة قدرها ٤٠ في المائة من الإحالة الطوعية للمدمنين ومتعاطي المخدرات إلى مراكز الحد من الضرر والعيادات العلاجية، وهي من أعلى الأرقام في العالم. واعتمدت إدارة الرئيس روحاني نهجا يركز على المجتمعات المحلية، ينشر الأمل والحكمة ويدعو إلى تحقيق أقصى قدر من المشاركة العامة. ووفقا لذلك، تنفذ المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أكثر من ٨٥ في المائة من برامج خفض الطلب على المخدرات التي تنطوي على الوقاية والعلاج والحد من الضرر والدعم الاجتماعي.

وقد اعتمد نهج جديد لحماية الأشخاص الذين شُفوا من الإدمان، فضلا عن المدمنين الذين يتلقون العلاج، من خلال توفير التأمين الطبي وخدمات ما قبل العلاج والتدريب المهني والتوظيف. وهناك أيضا نهج يسعى إلى الحد من نزلاء السجون من خلال تنفيذ خطط بديلة للعقوبة لمرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات وتوفير خدمات للحد من الأضرار والعلاج في السجون. وبالإضافة إلى ذلك، حدث انخفاض بنسبة ٦٠ في المائة في نقل فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن من خلال الاضطلاع بأنشطة للحد من الضرر.

إن جمهورية إيران الإسلامية ترى أنه من خلال اعتماد استراتيجية متوازنة وشاملة للحد من العرض والطلب على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي والدولي، ولا سيما التنفيذ الحقيقي لمبدأ المسؤولية المشتركة الدولية والجماعية دون اعتبارات سياسية – والامتناع عن إقحام مواضيع غير ضرورية في سياق صنع القرارات الجماعية، سنشهد نتائج الحملة العالمية لمكافحة المخدرات غير المشروعة في المستقبل غير البعيد.

وترى جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلدا على الخط الأمامي في مكافحة المخدرات غير المشروعة، أنه يجب المحافظة على الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لمراقبة المخدرات، بسبب طابعها الشامل والمرن. وفي الوقت نفسه، يجب دعم لجنة المخدرات، وهي الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة لصنع السياسات في

المسائل المتصلة بالمخدرات. وتؤيد جمهورية إيران الإسلامية أيضا الدور الحاسم للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تيسير الحصول على العقاقيرالمهدئة المشروعة والوفاء بالاحتياجات العلمية. ويجب تعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوصفه هيئة تنفيذية تابعة للأمم المتحدة.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن استراتيجية التنمية المستدامة يمكن أن تقوض إلى حد كبير آفة المخدرات، شريطة أن تعلق أهمية خاصة على مصادر رزق بديلة تهدف إلى الحد من الاعتماد على الاتجار بالمخدرات وإنتاج المخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات. ويتطلب ذلك التصدي للزراعة غير المشروعة وتدمير المحاصيل غير المشروعة، إلى جانب مشاركة المجتمع العالمي، من أجل إعمال برامج التنمية البديلة في المناطق المعرضة لزراعة المخدرات أو الاتجار بالمخدرات أو إدمان المخدرات.

وفي إطار الاستراتيجية المتكاملة والمتوازنة، أود أن أعرب عن استعداد جمهورية إيران الإسلامية لاستضافة مؤتمر دولي بشأن مكافحة المخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات على طول طريق البلقان. وسيدرس المؤتمر، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبلدان الواقعة على طول طريق العبور، الوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون في مكافحة غسل الأموال المتصل بالمخدرات على امتداد ذلك الطريق، والتي تقدر قيمتها بنحو ٣٠ بليون دولار، فضلا عن إمكانية تنفيذ عمليات للتسليم المُراقب والاستدلال على زعماء شبكات الاتجار بالمخدرات وضبط قوافل المخدرات وتبادل الخبرات.

وبما أنه تم تحديد عام ٢٠١٩ سنة لتحقيق أهداف المجتمع العالمي، فإن جمهورية إيران الإسلامية تقدم المقترحات التالية لإدراجها في جدول أعمال الاجتماع المقبل: اتباع نهج يركز على المجتمعات المحلية ووضع خطة لحماية من شُفي من الإدمان والمدمنين تحت العلاج وأسرهم باعتباره تدبيرا ناجحا؛ وضرورة دراسة أساليب لتعزيز عدم عودة من شفي من الإدمان إلى التعاطي؛ وضرورة اعتماد أساليب جديدة للكشف الفعال عن الجرائم المتصلة بالمخدرات من خلال تطوير التعاون الإقليمي والدولي؛ والحاجة إلى تنفيذ التزام المجتمع الدولي فيما يتعلق بتزويد بلدان المرور العابر بالمعدات والمساعدة التقنية؛ وضرورة أن يركز المجتمع الدولي على احتواء مشكلة المخدرات عند نقطة المنشأ في مناطق الإنتاج من خلال تنفيذ التنمية البديلة، مع إعطاء الأولوية للأمن والتنمية المستدامة استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب مرة أخرى عن استعداد بلدي لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين جمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية أفغانستان الإسلامية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ مشروع تجريبي للتنمية البديلة في إحدى مقاطعات أفغانستان، وبمشاركة المجتمع الدولي.

وفي الختام، يحدوني الأمل في أن تمهد الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، مع الأخذ في الاعتبار الإنجازات المُحققة والتحديات الماثلة في هذا المجال، الطريق لتحقيق الأهداف التي حددها الإعلان السياسي وخطة العمل، على أساس الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ومبدأ المساواة عن طريق الوفاء بالإرادة الجماعية وتمكين المجتمع الدولي من المشاركة في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايكل فاروغيا، وزير الأسرة والتضامن الاجتماعي في جمهورية مالطة.

السيد فاروغيا (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): إنه حقاً لشرف لي أن تتاح لي الفرصة لأتشاطر مع الجمعية تجربتنا في

مجال مكافحة المخدرات والقرارات التي اتخذناها في كفاحنا ضد إساءة استعمال المخدرات.

لماذا يُدمن الناس على المخدرات أو على أي شيء آخر من هذا القبيل؟ هل يعود ذلك إلى انعدام الإرادة أو انعدام المبادئ الأخلاقية؟ هل السبب هو أنهم يجدون متعة في الإدمان؟ ربما، لكن الأمر في الواقع أكثر تعقيداً. إننا نتعامل مع مرض معقد حيث يتطلّب الإقلاع عنه ما هو أكثر من النوايا الحسنة أو الإرادة القوية. وتغير المخدرات الدماغ بطريقة تعزز الإدمان القهري للمخدرات. فهل الإقلاع عنها سهل؟ ليس حقاً. ولا حتى بالنسبة لمن هم على استعداد للقيام بذلك. إنه تحدٍ كبير يتطلب الكثير من قوة الإرادة وثمة احتمالات للفشل فيه.

وللأسف، فإن الانتكاس شائع جداً. ويتطلب الأمر الصبر والمثابرة ليعود مدمن المخدرات مرة أخرى للوقوف على قدميه. ولهذا السبب، يحتاج الضحايا إلى المساعدة وتوفير الدعم والعلاج القائم على الأدلة لمساعدتهم في التغلب على هذا المرض. إن لتعاطي المخدرات وإدمانها عواقب سلبية على الفرد والمجتمع على السواء. ومن خلال التطورات العلمية، نعرف المزيد عن كيفية تأثير المخدرات على الدماغ. ونعلم أيضاً أنه يمكن معالجة إدمان المخدرات بنجاح، وبالتالي مساعدة الناس في أن يقلعوا عن تعاطي المخدرات وأن يعيشوا حياة منتجة.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الضحايا الحقيقيين للمخدرات بحاجة إلى المساعدة للتغلب على هذه النقيصة القاسية – لا إلى حكم محكمة. وبموجب القانون المقترح بشأن إنهاء تجريم المخدرات، المنشور في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ في مالطة، لم يعد متعاطو المخدرات يواجهون حكما قضائيا بل يمثلون أمام مفوض للعدالة، وأمام مجلس اجتماعي يتألف من خبراء إذا اقتضت الضرورة. ومن يعاود تعاطيها، سيحال إلى مجلس إعادة تأهيل لمتعاطي المخدرات، والذي يرأسه حالياً قاضٍ سابق في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وللمجلس سلطة فرض أوامر إلزامية بإعادة التأهيل. وينصبّ التركيز بدرجة أكبر على إعادة التأهيل والرعاية.

واعتباراً من هذه السنة، فإن أي شخص يُضبط بحوزته ما يصل إلى غرامين من الهيروين أو الكوكايين أو قرصين من الإكستاسي أو أي مواد مماثلة سيخضع للغرامة لا غير. وسينطبق الأمر نفسه على حيازة ٣,٥ غراماً أو أقل من القنب. ولدينا تمييز واضح جداً بين مستخدمي العقاقير المخدرة على سبيل الترويح وتجار الشوارع وبارونات المخدرات. وليس هناك تساهل مع الاتجار أو البارونات – فهم يستحقون أن يُعاملوا على ما هم عليه ويُحكم عليهم بناء على ذلك. ومن المؤكد أنني لا أتكلّم عن عقوبة الإعدام. ومن المؤسف جداً أنه لم يرد أي ذكر فيما يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في الوثيقة الختامية (القرار دإ-٣٠/١، المرفق).

وفي سياق الحد من الأضرار، فإننا نركز على الاحتياجات الحالية للتحضير للمستقبل: التصدي لمختلف الأبعاد الإنسانية، بما في ذلك الجوانب البدنية والاجتماعية والقانونية والنفسية والعقلية؛ ومعرفة الاحتياجات الحقيقية والأساسية للأشخاص الذين يعانون من مشاكل خطيرة تتعلق بالمخدرات من خلال اتصالات نشطة ومترابطة مع مستخدمي الخدمات. ونحن نعكف على تنفيذ البرامج التالية:

أولاً، ما فتئنا منذ ٢٠ عاماً نوزع محاقن مجانية لمتعاطي المخدرات باعتباره تدبيراً للحد من الأضرار. وقد حققنا نتائج إيجابية، إذ لم يتم تسجيل سوى ٤ حالات إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية و ١٥ حالة التهاب الكبد C وحالة إصابة بالتهاب الكبد B ناتجة عن التشارك في الإبر.

ثانياً، نوفّر برنامجاً مجانياً لإعادة التأهيل في مختلف الأجهزة الحكومية، ونموّل برامج أخر لإعادة التأهيل من خلال اتفاقات للخدمة مع منظمات غير حكومية يتم تعيينها. كما تُقدم خدمات مجانية لمن يعانون من جميع أنواع الإدمان الأخرى.

وفي الأشهر المقبلة، سنقدّم للمرة الأولى في مالطة خدمات لإعادة تأهيل القصر والبالغين الذين يعانون من التشخيص المزدوج، والذين رغم خلوهم من المخدرات لا يستطيعون العيش من دون أدوية بديلة.

ثالثاً، إننا نتعامل مع الضحايا والأسر ومحيطهم المباشر بطريقة شاملة، مع التركيز الشديد على الإعداد لمرحلة ما بعد إعادة التأهيل والذي يقترن بنهج مكثف للرعاية اللاحقة. وعلاوة على ذلك، قمنا بوضع استراتيجية لمكافحة الفقر في إطار مراكزنا المجتمعية لأننا نفهم أن العديد من المدمنين على المخدرات يفقدون وظائفهم في نهاية المطاف، مما يسفر عن دخولهم في عداد المشردين. وبمساعدة الأفرقة المتعددة التخصصات وتحت إشراف موجّه اجتماعي، لدينا توظيف مدعوم ومتخصص حيث يحصل المدمنون المتعافون على التدريب ويجري بناء مهاراتهم ويلقون المساعدة من مدرب على الوظائف لمساعدتهم على إعادة الاندماج في القوة العاملة.

وقمنا مؤخراً بطرح برنامج سكني انتقالي نقدّم من خلاله إعانات إيجار عن السنوات الثلاث الأولى، وذلك بنسبة ٦٥ في المائة عن السنة الأولى و ٥٠ في المائة عن السنة الثانية و ٢٥ في المائة في السنة الثالثة والأخيرة، على أمل أن يحول هؤلاء الأشخاص الضعفاء حياتهم بشكل كامل – من كونهم عبئاً على نظامنا للرعاية الاجتماعية والصحية إلى مساهمين في اقتصادنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كامينا جونسون سميث، وزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

السيدة سميث (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب جامايكا بعقد هذه الدورة الاستثنائية. ونقدّر فرصة تبادل الآراء مع المجتمع الدولي والعمل معه فيما نقيّم جهودنا التي بذلناها حتى الآن.

إن الحقائق الراهنة لمشكلة المخدرات العالمية تجبرنا على صياغة استجابات دينامية على مستوى السياسات تكمل أهدافنا الإنمائية، مع التمسك بسيادة القانون. وثمة حاجة ملحة لوضع استراتيجيات متوازنة ومتعددة الأبعاد ومبتكرة وتنفيذها. وبالنظر إلى التهديد الخطير الذي تشكله المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية على أمننا الوطني، تبذل جامايكا جهوداً محددة الأهداف لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المشاكل. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على الخطة الخمسية الوطنية لمكافحة المخدرات، ووضع برامج شاملة لخفض الطلب في مجالات الوقاية والتدخل المبكر والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي. وقد عززنا قوانيننا بغية تفكيك المنظمات الإجرامية ومنع غسل الأموال ومكافحة الاتجار بالبشر.

وفي سياق وضع سياسات للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، ندرك أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. ففي جامايكا، ما برح القنّب يُستخدم تقليدياً في الطب الشعبي وفي الطقوس الدينية لأتباع ديانة السكان الأصليين لبلدنا، المعروفة باسم الراستافارية.

وهذه الاستخدامات المحددة لا ترتبط بالزراعة غير المشروعة على نطاق واسع من أجل التجارة. وفي العام الماضي، عدلت جامايكا قانونها المتعلق بالمخدرات الخطرة. وفي سياق القيام بذلك، فعلنا أيضا عدة أشياء. فقد ألغينا تجريم حيازة أقل من أوقيتين من القنب، مما يجعلها جريمة بسيطة وليست جناية. وأنشأنا نظاما قانونيا لتنظيم استخدام الأشخاص من جماعات الرستفاريين للحشيش المخدر في طقوسهم الدينية. ووضعنا أحكام بخصوص الاستخدامات الطبية والعلمية والعلاجية لهذه النبتة؛ وأنشأنا هيئة حكومية لترخيص وتنظيم ورصد الاستخدامات المسموح بها.

ومع التقيد بالتزاماتنا بموجب اتفاقيات مراقبة المخدرات، فإننا نؤكد على أنه ينبغي السماح للبلدان بقدر من المرونة

في صياغة القوانين والسياسات المناسبة التي تأخذ في الاعتبار العناصر الهامة الأخرى. ويشمل ذلك المنظورات والممارسات الثقافية المختلفة، وكذلك مراعاة صحة مواطنينا ورفاههم وحقوقهم الإنسانية وأمنهم وتنميتهم البشرية.

ونؤكد أن تصنيف القنب بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ وضع شاذ وأن القيمة الطبية لهذه المادة يجب أن يحددها العلم والتحليل القائم على الأدلة قبل أي اعتبارات أخرى. وسنواصل التقيد بالتزاماتنا الدولية، حتى ونحن نعمل بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي من أجل تصميم استراتيجيات متوازنة ومبتكرة لتحسين التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بجميع أبعادها.

وفي ما يتعلق بجهود متابعة هذه الدورة الاستثنائية، تكرر جامايكا دعوتها إلى إنشاء آلية لاستعراض الهيكل العالمي لمراقبة المخدرات وتقديم توصيات لتنظر فيها الدول الأعضاء بشأن أفضل السبل لإعادة النظر في مشكلة المخدرات العالمية والاستجابة العالمية لها.

ونعيد تأكيد المسؤولية العامة والمشتركة في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ونشدد على ضرورة ضمان الاتساق على نطاق المنظومة وتعزيز التعاون بين لجنة المخدرات وغيرها من الوكالات ذات الصلة، بما في ذلك الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية ومجلس حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلينا أن نمضي قدما لإحراز تقدم مجد وفعال في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ويجب أن نضع الصحة والتنمية البشرية في صميم هذه العملية. ونحن مدينون بذلك للجيل الحالي، وبخاصة لشبابنا. ونحن مدينون بذلك للأجيال المقبلة. وينبغي ألا نخذلهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة مارلين مورتلر، مفوضة شؤون المخدرات في الحكومة الاتحادية لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيدة مورتلر (ألمانيا) (تكلمت بالألمانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): يعاني ملايين الناس في جميع أنحاء العالم من الفقر والجريمة والعنف. وعلى الرغم من أن المخدرات ليست السبب الوحيد المسؤول عن محنتهم، فإنها تقوم بدور مروع.

فما الذي تبينه السياسات الدولية بشأن المخدرات في العقود الأخيرة؟ وهل يمكننا الاستمرار في اتباع المسار الحالي؟

بطبيعة الحال، نحن بحاجة إلى الفعالية في إنفاذ القوانين لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والفساد، وفي الحقيقة، يجب تحسين الترابط والتنسيق بين وكالاتنا على الصعيد الدولي. وثمة أرضية مشتركة بيننا في هذا الصدد. بيد أن إنفاذ القانون وحده لن يكون قادرا على حل مسألة المخدرات. وبدلا من ذلك، يجب أن تضع سياسات مكافحة المخدرات البشر والصحة العامة في المقدمة.

إن الإدمان ليس سقوطا أخلاقيا؛ إنه مرض، وهو مرض يمكن علاجه وتحقيق نتائج جيدة، لا بل وبما يتوافق مع حقوق الإنسان. والوقاية وتقديم المشورة والتقليل من الضرر والعلاج البديل – هي عناصر نهج له سجل ممتاز في أوروبا. والنجاح واضح، وهو يتمثل تحديدا في انخفاض معدلات الجريمة وتراجع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد.

ولكي تتماشى السياسات المتعلقة بالمخدرات مع الحقائق على أرض الواقع، فإنها يجب أن تنص على عقوبات معقولة. وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك، فلنتفق على أن تكون المعاقبة على جرائم المخدرات متماشية مع قاعدة التناسب. وفي الواقع، دعونا نخطو خطوة أخرى لكي نوضح أن عقوبة الإعدام لا يمكن أبدا أن تكون أداة من أدوات سياسات لمكافحة المخدرات، تستند إلى حقوق الإنسان.

إن جهود الوقاية والحد من الأضرار والعلاج تتمحور حول الإنسان، وتلك هي الدعائم التي تقوم عليها السياسات المتعلقة بالمخدرات. وتتمثل دعامة أخرى في مقاضاة الشبكات

الإجرامية. غير أنني مقتنعة بأن سياساتنا المتعلقة بالمخدرات بحاجة إلى دعامة أخرى: سياسة فعالة بشأن استراتيجيات التنمية البديلة. والناس الذين يعتمدون في أسباب معيشتهم على زراعة محاصيل المخدرات بحاجة إلى بدائل فعلية وحقيقية. وهم بحاجة إلى الدعم المالي. وهم بحاجة إلى المساعدة لكي يساعدوا أنفسهم. ومن ثم، فقد أنشأت ألمانيا برنامجا جديدا يُسمى الشراكة العالمية بشأن السياسات المتعلقة بالمخدرات والتنمية. وسنعرضه على الوفود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

إن المخدرات تزهق الأرواح وتدمر الأسر وتقوض الهياكل الاجتماعية وتفسد بلدانا بأسرها. وهذا أمر يجب أن يتغير. فلنجعل صحة الإنسان محط اهتمامنا أخيرا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مارتن فان رين، وزير الصحة والرعاية الاجتماعية والرياضة في مملكة هولندا.

السيد فان رين (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بالنيابة عن مملكة هولندا.

وتؤيد هولندا، التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي، تماما البيان الذي أدلى به المفوض الأوروبي ميميكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالأمس (انظر A/S-30/PV.1).

أعتقد أن هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية فرصة فريدة للتدبر بشأن الأهداف والغايات التي التزمنا بها في عام ٢٠٠٩ ولتقييم التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. ومع ذلك، لدينا أيضا مسؤولية التطلع نحو عامي ٢٠١٩ و ٢٠٣٠.

واليوم، شأنه شأن كل يوم، سيشهد العالم مولد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل، ٢٠٠ ٠٠٠ طفل يعتمدون علينا وأعتقد أن علينا التزاما بالسماح لهم بالنمو والتطور في بيئة آمنة وصحية وخالية من خطر تعاطي المخدرات والجرائم ذات الصلة بالمخدرات التي تؤثر على رفاههم. ومع ذلك، فإن لدي إيمانا راسخا بأن الأطفال الأقل حظا ينبغي أن تكون لديهم على الأقل فرصة لتلقي العلاج والرعاية المناسبين دون تحامل ودون عقوبة غير متناسبة.

فلننظر إلى الأمام. وأود أن أشاطر الجمعية عناصر السياسات المتعلقة بالمخدرات التي نعتقد أنها أساسية من أجل الوصول إلى النتيجة التي نريد على الصعيدين الدولي والوطني، وهي العناصر التي كان لهولندا والعديد من البلدان الأخرى تجارب إيجابية معها بالفعل، وينبغي لنا أن نستفيد منها.

أظهرت سياسة المخدرات على الصعيد العالمي، خلال السنوات الأخيرة، تحولا مطردا نحو اتباع نهج أكثر توازنا مقارنة بالنهج القمعي الذي كان مهيمنا لعقود. ومن المهم التأكيد على أن المسألة ليست مسألة اختيار بين النُهج، وإنما هي مسألة دمجها في أفضل السبل وأكثرها فعالية. ولا يوجد شيء اسمه حل واحد يناسب الجميع. وينبغي لكل بلد أن يتوصل إلى النهج المتوازن الذي يتناسب مع التحديات والظروف المحلية المحددة الخاصة به. وهذا يتوافق تماما مع الاتفاقيات الدولية للمخدرات، كما ذكر الوزير سيب، من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أمس بشكل واضح تماما. وتوفر الاتفاقيات المرونة اللازمة للدول من أجل اعتماد تدابير من قبيل العلاج وإعادة التأهيل،كبديل أو بالإضافة إلى العقوبات الجنائية على المخالفين.

إن اتباع نهج متوازن إزاء السياسات المتعلقة بالمخدرات يعني أيضا مناقشة نهج واسع النطاق قائم على الصحة العامة. التركيز على حقوق متعاطي المخدرات واحتياجاتهم، له تأثير فعال للغاية. ومن خلال برامج الوقاية القائمة على الأدلة، يبدأ عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالانخفاض؛ وعن طريق إعداد برامج علاجية جديدة، سنكون قادرين على علاج الإدمان بشكل أفضل؛ ومن خلال توفير التدخلات الرامية إلى تخفيف الأضرار والمخاطر، سنكون أكثر قدرة على منع

انتشار الأمراض المعدية بين المستخدمين، بل أيضا حماية عامة السكان. ونحن في عام ٢٠١٦، وقد حان الوقت للاعتراف بأن تدابير تخفيف الأضرار والمخاطر لا تشكل طريقة أكيدة وفعالة لمنع الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فحسب، بل تشكل أيضا وسيلة لحماية مجتمعاتنا. فلنعمل على اعتماد هذه التدخلات.

ولذلك، يسرني جدا أننا ندعو بقوة في الوثيقة الختامية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق) إلى تعزيز مشاركة منظمة الصحة العالمية في السياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات. وأعرب عن امتناني العميق للدكتورة تشان، التي تكلمت هنا بالأمس وشددت على الأهمية الملحة لهذه المسألة، وعلى التزامها بتعزيز دور منظمة الصحة العالمية في السنوات القادمة. لقد جعلتني كلماتها على ثقة من أن اليوم، بمساعدة منظمة الصحة العالمية ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، يشكل الخطوة الأولى نحو خطة عام ٢٠١٩ الطموحة حيث يأتي خفض الضرر والوقاية والعلاج في محور اهتمامنا.

وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى مواصلة جهودنا لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وينبغي لنا التركيز على تنفيذ السياسات الفعالة في مجال إنفاذ القانون والتعاون لمعالجة إنتاج وتصنيع المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، بما في ذلك الفساد وغسل الأموال. إن الموارد محدودة؛ وعلينا إنفاقها حيث تكون أكثر فعالية. ولذلك، أعتقد أنه لا ينبغي لنا التركيز كثيرا على متعاطي المخدرات والجرائم البسيطة وغير العنيفة المتصلة بتعاطي المخدرات. فالجريمة المنظمة تشكل تهديدا أكبر بكثير.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية وضع سياسات المخدرات القائمة على الأدلة. وإذا كنا نريد حقا أن ترقى إلى طموحات النهج السليم القائم على الأدلة بشأن السياسات المتعلقة بالمخدرات، نحن بحاجة إلى الابتعاد عن الطموحات الأيديولوجية وغير الواقعية. ويتعين علينا أن نواصل معا لبناء قاعدة الأدلة هذه من أجل الاستمرار في تحسين مبادراتنا. وأحيانا تعمل المبادرات، وفي بعض الأحيان لا تعمل. وهذه هي الطريقة التي تقام بها الأدلة: بالتجربة والخطأ، والتقييم وتبادل أفضل الممارسات. فلنتعلم من نجاحاتنا وإخفاقاتنا.

وأود أن أشدد على أن عقوبة الإعدام ليست تدخلا قائما على الأدلة. إن هولندا تعارض تطبيق عقوبة الإعدام في جميع الظروف ودون استثناء. والأمر الواضح نفسه أعرب عنه بالأمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء و ٢٨ من البلدان الأخرى التي تشاطرنا الرأي بعد اعتماد الوثيقة الختامية. ومن الأهمية بمكان، عند التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، تطبيق مبدأ إصدار الأحكام المتناسبة على الجرائم المتصلة بالمخدرات. وإننا بحاجة إلى منع الاكتظاظ في السجون وجميع العواقب الصحية السلبية المتعلقة بذلك. وأود أن أدعو جميع الأطراف إلى النظر في اتخاذ تدابير بديلة عن الإدانة أو العقوبة في حالات الجنح غير العنيفة ذات الطابع البسيط المتصلة بالمخدرات.

وأخيرا، أرحب بالتركيز على نتائج هذه الدورة الاستثنائية التي تكفل توافر وميسورية العقاقير الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية. وهذه مسألة ملحة للغاية. إن الإفراط في التفسير الصارم لاتفاقيات الأمم المتحدة وقواعد الاستيراد والتصدير المعقدة، والخوف من الإدمان تعني أن عدم توفر بعض الأدوية الهامة في المستشفيات في البلدان النامية. وهذا أمر غير مقبول. ولذلك، فإنني أدعو الأطراف الحاضرة في هذه القاعة إلى الالتزام بهذه الكلمات على الورق وكفالة تنفيذها بسرعة ودقة.

ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشة مفتوحة ومجدية نحو عام ٢٠١٩، وما بعده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ساجالا راتناياكي، وزير شؤون القانون والنظام وتنمية الجنوب في جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

السيد راتناياكي (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الدورة الاستثنائية المكرسة لأحد أهم القضايا المعاصرة، مشكلة المخدرات العالمية. وأتقدم بأحر التهاني إلى الرئيس وأعضاء المكتب، وكذلك إلى جميع الممثلين المجتمعين في هذه القاعة بالتزام يتسم بالشجاعة لمكافحة خطر المخدرات من أجل استئصالها من مجتمعاتنا.

وتعي حكومة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها في البلد؛ والآثار الضارة لتعاطي المخدرات على صحة مدمني المخدرات؛ وتزايد الجرائم المتصلة بالمخدرات؛ واستنزاف الموارد البشرية والطبيعية والمالية؛ وتدمير الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية بسبب تعاطي المخدرات.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة تدرك تماما التزاماتها الدولية، ولا سيما تلك النابعة من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، وقد صادقت حكومتنا عليها جميعا. وقد أدارت سري لانكا أيضا عملية التفاوض بشأن اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وهي طرف في اتفاقية الرابطة.

وتؤكد الحكومة مجددا على إرادتها السياسية وعزمها على التصدي لمشكلة المخدرات على الصعيد المحلي، وتقديم المساعدة في هذه المسألة على الصعيد الدولي، باستعراض السياسة الوطنية القائمة التي وضعت منذ أكثر من عقد من الزمان. وسيتعين امتثال جميع المؤسسات التي تخضع لإشراف الحكومة لهذه السياسة الوطنية. ومن المتوقع أن تكون الوكالات غير الحكومية شركاء ناشطين في تنفيذ سياسة الحكومة. كما أن الوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في إطار السياسة هو أمر بالغ الأهمية للوقاية من المخدرات ومكافحتها.

والهدف العام للحكومة فيما يتعلق بمشكلة المخدرات هو هدف طموح: خفض حالة عرض المخدرات وتعاطيها إلى أدنى المستويات بحلول عام ٢٠٢٠. وسيجري تنفيذ هذا الهدف بلا كلل من جانب جميع وكالات إنفاذ قوانين المخدرات والأجهزة الحكومية المعنية بشكل مباشر في خفض الطلب على المخدرات، بما في ذلك الإدارات الإقليمية والمحلية وغيرها من الوكالات التي لديها إمكانات للمساهمة في الهدف النهائي إلى جانب المنظمات غير الحكومية ووكالات القطاع الخاص.

وستقوم الحكومة باعتماد نهج أوسع نطاقا لمكافحة تعاطي المخدرات في سياق التنمية البشرية، مع التركيز بصفة خاصة على الصلات بين تعاطي المخدرات، والحد من الفقر، ومنع الجريمة، وتحسين الصحة. وتعتقد الحكومة أن النهج الأكثر فعالية إزاء مشكلة المخدرات سيتضمن استراتيجية شاملة ومتوازنة ومنسقة. وفي هذه الاستراتيجية، فإن مراقبة العرض وخفض الطلب سوف يعزز كل منهما الآخر. وسوف يكون ارتفاع الإحساس بالمسؤولية المشتركة هو القاعدة.

وستشارك المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والوكالات الأخرى في تنفيذ استراتيجيات مكافحة المخدرات التي تشمل الإنفاذ الفعال لقوانين مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة وتهريبها وبيعها واستعمالها والاتجار بها؛ والإنفاذ الفعال للرقابة على الواردات والصادرات وتوزيع المخدرات والسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة؛ ومنع استعمال المخدرات والحد من الآثار السلبية لتعاطي المخدرات؛ وتقديم الدعم للمبادرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالوقاية من تعاطي المخدرات ومكافحتها.

وتقوم هيئة الرقابة على السلائف في سري لانكا بمراقبة ٢٣ من السلائف الكيميائية المحددة التي تسهم إسهاما كبيرا

في التنمية الاقتصادية. فهي تمنع إنتاج المؤثرات العقلية غير المشروعة من تلك المواد الكيميائية. وترصد هيئة الراقبة على السلائف استيراد السلائف الكيميائية ونقلها وتوزيعها وتخزينها واستخدامها، وتشرف على الأماكن التي تتم فيها هذه الأنشطة.

وبالإضافة إلى ذلك، يشمل نطاق ما يثير قلقنا الحد من تعاطي العقاقير الموصوفة والأدوية المعروضة للبيع المباشر، التي حُددت باعتبارها مسألة ناشئة.

وعزم حكومة سري لانكا على إنفاذ القانون تم تسليط الضوء عليها مؤخرا باكتشاف عملية تهريب ١١٠ كيلوغرامات من الهيروين بحرا، شارك فيها رعايا عدة بلدان.

وقد اتخذت حكومة سري لانكا خطوات أولية لإنشاء مركز لتبادل المعلومات الاستخبارية عن الاتجار بالمخدرات بغية تمكين المؤسسات الوطنية من نشر المعلومات الدقيقة في منطقتي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

وعلاوة على ذلك، توفر الحكومة خدمات العلاج وإعادة التأهيل للمدمنين على تعاطي المخدرات، باستخدام منهجيات مقبولة للفرز والتقييم تنفذها الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة في البلد. واعتمدنا التشريعات اللازمة بشأن معاملة مرتكبي المخالفات المتعلقة بالمخدرات، مما يمكن، في جملة أمور، سلطاتنا القضائية من وصف العلاج لمقترفي المخالفات في الدولة أو المؤسسات الخاصة المعترف بها بدلا من العقوبة.

وتعمل الحكومة على تحقيق هدفها المتمثل في الحد من المؤثرات وإزالتها إزالة تامة من خلال التحليل الفعال للبحوث الاجتماعية والعلمية بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية باستخدام ممارسات قائمة على الأدلة. وخدمات التوعية والرعاية وإعادة التأهيل اللازمة للتدخلات العلاجية الفعالة تُقَدَّمُ في جميع أنحاء البلد، مع التركيز بصورة خاصة على العملاء، البعيدين عن برامج العلاج الإقامي.

وسري لانكا تسلط الضوء على ضرورة استخدام العلاج الطبي والنفسي وتأمين الرعاية للفئات الاجتماعية المحددة خصيصا، مثل الأطفال والنساء والشباب، الذين يتأثرون بالعواقب السلبية للإدمان على المواد المخدرة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن سري لانكا ملتزمة بتقديم تعاونها الكامل إلى جميع الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، وهي المشكلة التي ليست لها حدود وتهدد بزعزعة استقرار مجتمعاتنا كافة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد صفاتوبلوك نيميتشيك، وزيرة الصحة في الجمهورية التشيكية.

السيد نيميتشيك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذه الجلسة التاريخية باسم الجمهورية التشيكية. وإنه لشرف لي ولبلدي، الذي يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/S-30/PV.1)

إننا نجتمع هنا بسبب ما لدينا من شواغل عميقة فيما يتعلق بقدرتنا على تحقيق ما التزمنا به في عام ٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه، نجتمع في الوقت الذي تتوفر فيه أدلة علمية دامغة على ما أحرزناه من تقدم بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وأود أن أوجه انتباه الجمعية إلى تقرير لجنة جون هوبكينس – لانسيت المعنية بسياسات المخدرات والصحة، الذي نُشر مؤخرا. وكما يعلم الكثيرون من الحاضرين، فإن لانسيت هي واحدة من بين أبرز المجلات الطبية العلمية المرموقة في جميع أنحاء العالم. ويبين التقرير بصورة قاطعة أن سياسات المخدرات على الصعيد الدولي، كما نعرفها، قد فشلت فشلا ذريعا. فقد كانت لجهودنا، التي كان المقصود منها هو حماية الناس، ولكن استنادا إلى الحظر والتجريم، عواقب وخيمة على الصحة العامة والأمن العام. والحرب على المخدرات تسببت في أمراض

وبائية، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي وداء السل، ووباء الوفيات من جراء تناول متعاطي المخدرات لجرعات مفرطة. وإنفاذ حظر المخدرات يفاقم جميع تلك المخاطر، مما يؤثر ليس فقط على متعاطي المخدرات، ولكن على جميع المواطنين. وهذا صحيح أيضا فيما يتعلق بالحظر الفعلي للأدوية الخاضعة للمراقبة بالنسبة لمعظم سكان العالم، لا سيما المواد شبه الأفيونية الطبية والقنب الطبي.

وما لم نُسلم بإخفاقاتنا، فإننا ستفشل مرة أخرى لا محالة. ونعرب عن أسفنا العميق إزاء ما ورد من إنكار للأدلة في عدة أجزاء من الوثيقة الختامية (القرار دإ-٣٠/١، المرفق) ومن المفارقات أن البعض ممن تعرضوا لأسوأ الأضرار المتصلة بسياسات المخدرات هم من كانوا أشد المنكرين.

والجمهورية التشيكية تؤيد الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية لأننا نؤمن إيمانا قويا بأنها ليس نهاية المناقشة، بل بدايتها فقط. وإذا كنا نريد الحفاظ على النظام العالمي لتنظيم المخدرات، فسيتعين علينا إذن أن نواصل المناقشة بدون انقطاع وأن نثابر في جهودنا الرامية إلى إيجاد تدابير ملموسة للغاية من الآن وحتى عام ٢٠١٩.

ولذلك، تؤيد الجمهورية التشيكية تأييدا تاما الدعوة التي وجهها الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من كيانات الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونريد أيضا أن نواصل تحسين جودة الرصد العلمي لحالة المخدرات وتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية. الجمهورية التشيكية قادرة على استخدام خبرتها لإثبات فوائد الصحة العامة والأمن العام لسياسات المخدرات الموجهة نحو حقوق الإنسان والمستندة إلى النقاش المفتوح والأدلة العلمية. ونؤمن إيمانا راسخا بأن سياسات المخدرات ذات الطابع الإنساني ينبغي أن تهتم بالإنسان أولا وقبل كل شيء، بدلا من المخدرات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا إيستير ريوس غونثاليث، وزيرة العدل في كوبا.

السيدة ريوس غونثاليث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): لقد جئنا جميعا إلى هذه الدورة الاستثنائية بتوقعات كبيرة وبالرغبة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية المروعة، التي ما زالت أبعد ما تكون عن الانخفاض، آخذة في الاستفحال والازدياد. وكيف لا نشعر بالقلق ونحن فشلنا في الحد من الطلب على المخدرات وإنتاجها والاتجار بها، على النحو المطلوب بموجب الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠٠٩؟ وكيف لا نشعر بالقلق ونحن نعلم أن ما لا يقل عن ٢٤٦ مليون شخص يتعاطون المخدرات غير المشروعة، وفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؟

وآفة المخدرات تمتد إلى جميع المناطق الجغرافية. وهي تولد وتديم دورات الفقر والعنف وشتى السلوكيات الإجرامية والإقصاء الاجتماعي وحالات العاهات الصحية. وسوف يكون من الصعب جدا حل المشاكل المرتبطة بإنتاج المخدرات والاتجار بها على نطاق واسع في الجنوب ما لم يتم القضاء على غالبية الطلب من الشمال. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، من المهم إقرار وتنفيذ مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة. وهذه الآفة لن يتم حلها من جميع جوانبها إذا استمرت عسكرة البلدان – ومهاجمة الفلاحين، وعدم احترام السيادة الوطنية وتجاهل خصوصيات كل منطقة.

وهذه الآفة لن تحل لا عن طريق تقنين المخدرات ولا بمعالجتها بوصفها مواد غير مؤذية. واعتبار هذا الأمر حلا قد

ينطوي على القبول بأن الدول لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها بمكافحة الجريمة وحماية صحة مواطنيها أو لن تقوم بذلك. ولذلكالسبب، فإن كوبا لا تؤيد هذا النهج. فهو يفتح ثغرات خطيرة في استقرار دولنا ويمكن أن يؤثر في الجرائم عبر الوطنية الأخرى التي لا تقل عنها تعقيدا.

وليس من الإنصاف أن نعمم ونقول أن نهج الصرامة بشأن المخدرات مسؤول عن الحجم الحالي لهذه الآفة.

ومن المطلوب إجراء تحليل أكثر تعمقاً، بما في ذلك الكيفية التي ما فتئت سياسات مكافحة المخدرات تُفسر وتُنفذ بها في بعض البلدان والمناطق.

ومن الضروري أيضاً معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة دون أن ننسى، في هذا السياق، أثر النظام الدولي الجائر والأناني وغير المنصف، والنموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي المفروض عالمياً والذي تسود فيه السلطة المُفسدة لمن يلتمسون الربح بأي ثمن. وهذه العوامل هي التربة الخصبة الأساسية لمشكلة المخدرات والآفات الأخرى ذات الصلة.

وهناك تجارب تبين أنه عندما تضع الدولة سياسات تعليمية وقائية شاملة وتُنفّذها وتقودها، فمن الممكن مكافحة المخدرات بفعالية. ويضاف إلى تلك الإمكانية الإدماج الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والوصول الشامل إلى العلاج وإعادة التأهيل، دون أي نوع من التمييز، ويكملها تبني موقف صارم إزاء الجريمة وتعاون دولي واسع النطاق. وتمكن بلدنا، من خلال التمسك بهذه المبادئ وبكثير من الجهد، من الحيلولة دون أن يصبح إنتاج المواد غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها مشكلة اجتماعية كبيرة.

وبالمثل، فقد منعنا بلدنا من أن يصبح قاعدة للاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة بها. إن الثورة الكوبية، على الرغم من عدم وجود موارد وفيرة وفي ظل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القاسي، نجحت في التعامل مع المخدرات بسبب الإرادة السياسية القوية للحكومة ودعم الشعب.

وهذا هو الوقت المناسب لإعادة تأكيد الالتزام السياسي للدول والجهات الفاعلة الأخرى بالإطار القانوني الدولي لمكافحة المخدرات، الذي تمثل اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالمخدرات حجر الزاوية فيه. ونؤكد من جديد تأييدنا للقرار دإ-١/٣٠، الذي يجسّد توافق الآراء العالمي المناسب، ونعيد تأكيد التزامنا بالبيانات المتعلقة بالمخدرات التي أدلى بها قادة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام كوبا المطلق ببناء مجتمعات خالية من المخدرات غير المشروعة، وهو أمر حيوي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والرفاه لشعوبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد لوجون مبيلا مبيلا، وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون.

السيد مبيلا مبيلا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): ترحب الكاميرون بعقد هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي لا تزال تمثل خطراً شديداً على صحة وسلامة ورفاه البشرية جمعاء.

وإنني أهنئ بحرارة السيد ليكتوفت وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم، وأتمنى لهم كل النجاح في إدارة أعمالنا.

وبهذه المناسبة، أود أيضاً أن أشيد بلجنة المخدرات وبالمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الأعمال التحضيرية التي اضطلعا بها، والتي ستتيح لنا النظر أثناء هذه الدورة في التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وهما نصان ذوا صلة اعتمدا في آذار/مارس ٢٠٠٩.

وحتى الآن وفي ضوء هذه الوثائق، من المؤكد أنه قد أُحرز تقدم، ولكن من الواضح أنه لا يزال يتعين التغلب على عقبات كثيرة، ولا سيما مشكلة الحد من العرض والطلب، وهي السبب الرئيسي لمشكلة المخدرات العالمية ونتيجة لها على حد سواء. ويُشكل أثرها في مجالات الصحة وحقوق الإنسان والاقتصاد والعدالة والأمن مصدر قلق بالغ بالنسبة لدولنا.

تواجه الكاميرون، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان، الظاهرة الآخذة في التوسع وهي إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها، مع كون الشباب للأسف أبرز الضحايا. إن أكثر من ٠٠٠ ١٥ شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ عاما يتعاطون القنّب بانتظام. ويتصدى بلدي بقوة لتلك الحالة. فهو طرف في ”الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١“ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، كما أنه طرف في جميع الصكوك الدولية ذات الصلة تقريباً، والتي تشكل أساس النظام الدولي لمراقبة المخدرات، والذي أعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لهذه الدورة (القرار دإ-٣٠/١، المرفق).

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الكاميرون استراتيجية وطنية متعددة القطاعات تركز على التوعية والتعبئة المجتمعية للوقاية من إدمان المخدرات وتتمحور، في جملة أمور، حول تدابير من قبيل تنظيم حلقات عمل للتوعية وبناء القدرات في صفوف قادة المجتمعات المحلية، مع زيادة إشراك ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك الرابطات والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام العامة والخاصة؛ وإعداد مواد للتوعية بمنع ومكافحة الإدمان؛ وتنظيم وإجراء محادثات تثقيفية؛ وعرض الأفلام والأشرطة الوثائقية التي تركز في المقام الأول على أكثر الناس ضعفاً؛ وإدماج برامج مواضيعية بشأن مكافحة المخدرات في المناهج الدراسية. وعلاوة على ذلك، في مجال المؤسسات، أنشئ مركز للوقاية ضمن اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ويتمثل الهدف الرئيسي من إنشائه في الحد من استهلاك أنواع العقاقير المخدرة الجديدة.

وإذ تدرك السلطات الكاميرونية أن المسألة ليست مجرد قضية جنائية بل أيضاً مشكلة صحية عمومية، فهي تركز تركيزاً خاصاً على الوقاية والرعاية وعلى علاج الأشخاص المتضررين ومعالجة حالتهم، وعلى الإدمان داخل الأسر وعلى المستشفيات والمراكز الصحية. وفي هذا الصدد، أصدر وزير الصحة العامة مرسوماً في نيسان/أبريل ٢٠١٥ بشأن إنشاء وتنظيم وسير عمل مراكز الرعاية الصحية والدعم والوقاية من الإدمان. وتُعقد أيضاً اجتماعات تشاورية بين مختلف الوزارات والوكالات المعنية بمكافحة المخدرات وتعزيز القانون والسلطة العامة، بتنسيق من اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات. وأدى تركيب أجهزة لمراقبة المخدرات في المطارين الدوليين الرئيسيين في الكاميرون أيضاً إلى تحسين مراقبة هذه الآفة وهو يجسد عزم حكومة بلدي على المكافحة الفعالة لظاهرة المخدرات.

ولا يمكننا التعبير عن ذلك بما يكفي: فحجم المشاكل الناجمة عن المخدرات وشدتها يشهدان على طابعها الشامل. فهي مشاكل عالمية تؤثر على كل قارة وكل بلد، وتتضاعف حاليا بفعل صلاتها بالإرهاب والجريمة المنظمة، كما يتضح من كثرة استخدام أعضاء هذه الجماعات للمخدرات، وبخاصة المفجرين الانتحاريين من جماعة بوكو حرام الإرهابية، التي يخوض بلدي معركة شرسة ضدها. ولهذا السبب، لا بد من وجود استجابة عالمية. ومن ثم فإن التعاون الدولي لم يعد خيارا، بل ضرورة ذات أولوية تتطلب المساعدة التقنية والمالية، فضلا عن تعزيز قدرات البلدان التي تطلبها، وفقا لمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، بهدف معالجة مشكلة المخدرات.

ولا يمكن أن تنجح مكافحة هذه الظاهرة إلا من خلال الجهود المتضافرة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، ومن خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبدالرحمانوف (كازاخستان).

وفي هذا الصدد، تود الكاميرون أن تؤكد من جديد على التزامها بمواصلة تعزيز تدابيرها الوقائية والإدارية من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، والعمل مع جميع البلدان والشركاء، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأفريقي، بغية إيجاد حلول دائمة لهذه المشكلة. وبهذه الروح، تقترح الكاميرون، متابعةً لهذه الدورة الاستثنائية، عقد اجتماع دون إقليمي لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن مكافحة المخدرات، بدعم من الأمم المتحدة.

ونرحب باعتماد الوثيقة المعنونة ”التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال“ بتوافق الآراء (القرار دإ-٣٠/١، المرفق). فهذا الصك الجديد سيسهم إلى حد كبير في كفاحنا المشترك ضد هذه الآفة العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هانا سيرواه تتيه، وزيرة الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية غانا.

السيدة تتيه (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أنقل للجمعية العامة التحيات الحارة من فخامة السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، وشعب غانا. وإنه لشرف لي أن أتكلم باسم حكومة غانا وأن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تأييد غانا ودعمها للوثيقة الختامية (القرار دإ-٣٠/١، المرفق) التي اعتمدت في بداية هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وفي حين تعبر الوثيقة عن التزامنا المشترك بالتصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها، فإنها أيضا توفر الأساس لمشاركتنا المستمرة في السنوات المقبلة من أجل التصدي بفعالية للتحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة في جميع أنحاء العالم.

وبالنسبة إلى غانا، توفر هذه الدورة الاستثنائية فرصتين. فهي أولا، توفر حيزا لإعادة التفكير في استراتيجيات مراقبة المخدرات العالمية. وثانيا، توفر حيزا للاستفادة من تلك النهج الخاصة بسياسات المخدرات المنصوص عليها في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، التي ثبت أنها عملية، وتعزيزها.

وقد كان التفاوض والتوصل إلى الوثيقة الختامية عملية بناءة للغاية، حيث ساعدت على إقامة العلاقات الهامة فيما بين سياسات مكافحة المخدرات والصحة العامة المعاصرة، والعدالة الجنائية، والتنمية، فضلا عن حقوق الإنسان، وكلها عناصر حيوية في وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

وكواحدة من نتائج عملية الاستعراض هذه، تود غانا أن ترى مرونة في تنفيذ أي سياسات دولية متعلقة بالمخدرات وألا يتم التعامل معها وكأنها مرادفا مشفرا للحرية الاقتصادية المجردة من المبادئ. فالمرونة يجب أن ينظر إليها باعتبارها جزءا أساسيا من عملية وضع السياسات الجماعية المتعلقة بالمخدرات في إطار الأمم المتحدة. كما يجب أن تستند هذه العملية الجماعية إلى تحليل أكثر تفصيلا وشمولا لما تراه الدول الأعضاء وأصحابُ المصلحةِ الآخرون عمليا في إدارة السياسات المتعلقة بالمخدرات والإجراءات الخاصة بها. أي أنه بعبارة أخرى، يجب أن ترتكز المرونة على تعددية مستندة إلى مبادئ.

كما يساور غانا القلق، شأنها شأن بلدان أخرى عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إزاء عدم الحصول على ما يكفي من المواد شبه الأفيونية لأغراض الرعاية الملطفة للآلام. ويُقدَّر أنه لا يمكن علاج ما يقرب من ٩٠ في المائة من مرضى السرطان والأيدز في غانا على النحو الملائم بالمستوى الحالي من إمدادات المورفين. ونهيب بالدول الأعضاء ومنظمات المجتمع

المدني أن تشاركنا لإدماج تسكين الآلام والرعاية الملطفة الفعالة في نظم الصحة العامة من أجل ضمان الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، مع منع تسريبها.

وتلتزم حكومة غانا بكفالة أن يخضع المعتمدون على المخدرات لنظام الصحة العامة وليس نظام العدالة الجنائية. فهم بحاجة إلى دعم في مجال الصحة العامة، لا التدابير الجنائية. ومن المهم إدماج نهج حقوق الإنسان والصحة العامة في مراقبة المخدرات. وعلينا أن نتأكد من زيادة الموارد المخصصة للسياسات المرتكزة على الصحة والسياسات القائمة على حقوق الإنسان في مجال مراقبة المخدرات.

وتماشيا مع هذا النهج، تدعو غانا إلى وضع سياسات على نطاق المنظومة بشأن حماية حقوق الإنسان عند وضع البرامج المتعلقة بالمخدرات المعنية بها فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات. ونرى أن هذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى الاستفادة من سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وتفعيلها.

ويحدونا الأمل في أن تستفيد هذه الدورة الاستثنائية من المناقشات الجارية بشأن مؤشرات مراقبة المخدرات في إطار هدف التنمية المستدامة ٣,٥ وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نحث اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة على وضع مقاييس جديدة لخدمة التنمية للمساعدة في إعداد الإعلان السياسي المقبل.

وندعو أيضا إلى إنشاء لجنة خبراء مستقلة رفيعة المستوى، تدعمها منظمة الصحة العالمية، لتحليل حالة الحصول – عالميا – على الأدوية الخاضعة للمراقبة، وإسداء المشورة بشأن تدابير لتحسينها. أما وضع توجيهات متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن وضع برامج العلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات من أجل تطبيقها في جميع برامج الأمم المتحدة فأمر يستحق أن ينظر فيه في هذه الدورة.

ونؤيد إنشاء محفل مناسب لتشجيع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني على تبادل الأدلة العلمية القوية بشأن طائفة واسعة من إجراءات العدالة الجنائية لمكافحة المخدرات على مستوى السياسات ونتائجها. وينبغي الاسترشاد بذلك عند اعتماد أي إعلان سياسي جديد وخطة عمل جديدة في عام ٢٠١٩.

وأخيرا، ينبغي لهذه الدورة الاستثنائية أن تنشئ فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بالسياسات المتعلقة بالمخدرات لإعداد أهداف قابلة للقياس بشأن السياسات العالمية المتعلقة بالمخدرات لاعتمادها في عام ٢٠١٩. ونرى أنه ينبغي أن يكون مقر الفريق العامل في نيويورك، وأن يعمل في الفترة السابقة لعام ٢٠١٩ وأن يقدم مقترحاته إلى الجمعية العامة. وينبغي أن يكون تقرير الفريق العامل حافلا بالتوجيهات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في الحرب ضد المخدرات.

وختاما، تتطلع غانا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين نوعية الحوار الذي بدأ وعمقه بحيث يزداد التركيز – في إعادة توازن السياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات – على الصحة وحقوق الإنسان، بما في ذلك العلاج والرعاية والحد من الأذى والمخاطر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كوسي باومودوم آميي، الأمين التنفيذي للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في جمهورية توغو.

السيد آميي (توغو) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتناني على هذه الفرصة لأتشاطر مع الجمعية العامة الإجراءات المتعددة الجوانب التي اتخذها بلدي، توغو، في مجال مكافحة المخدرات. على الرغم من أن تعاطي

المخدرات قائم منذ قرون، اعتقد أننا جميعا متفقون على أن المجتمع الدولي لم يلتزم بمكافحة تلك الآفة بحزم وبفعالية من خلال اعتماد نهج منسق سوى في بحر ال ٥٠ عاما الماضية.

وللأسف، فإن توغو، شأنها شأن البلدان الأخرى على ساحل غرب أفريقيا، تجد نفسها على طرقدروب الاتجار بالمخدرات، وفي حالتنا، إنه الكوكايين القادم من بلدان أمريكا الجنوبية في طريقه إلى أوروبا. واستدعت هذه الحالة اتخاذ إجراءات حكومية قوية. وفي هذا الصدد، صدقت توغو على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة المخدرات.

وفي عام ١٩٩٦، وإدراكا منها لخطر هذا الاتجار على توغو، أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وهي هيئة مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن سياسة مكافحة المخدرات. واعتمد قانون لمكافحة المخدرات في عام ١٩٩٨. وأعقب إنشاء الهيئة اتخاذ تدابير تنفيذية تحولت إلى تأسيس المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال. وللأسف، فإن تلك التدابير وضعت على المحك في التسعينات بسبب انهيار التعاون بين توغو وشركائها. وترسخت أقدام الشبكات الإجرامية تدريجيا في توغو مستفيدة من هذا الفراغ في التعاون. ومع ذلك، لم تتخل حكومة توغو في أي وقت عن المكافحة. فعلى سبيل المثال، احتجزت بفي لومي في عام ٢٠٠٤ السفينة (Pitéa) وهي محملة بحوالي ٤٠٠ كيلوغرام من الكوكايين.

ومنذ عام ٢٠٠٥، وبفضل العمل الحكومي والتعاون الدولي، كان هناك شعور متجدد بالطاقة في المكافحة. وجعل ذلك من الممكن في عام ٢٠٠٨ تفكيك شبكات أمريكا الجنوبية المزروعة في بلدنا. يشكل هذا الالتزام بمكافحة الاتجار أولوية بالنسبة لحكومة بلدي. والدليل على ذلك، يمكننا أن ننظر إلى ضبطمصادرة المخدرات في أجزاء مختلفة من أراضينا. بيد أن كميات صغيرة من المخدرات القوية تم ضبطها أيضا في السنوات الأخيرة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن المهربين يختارون مسارات أخرى.

وقد ألغيت عقوبة الإعدام في توغو منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أنه كان معمول بها قبل ذلك التاريخ، فإن آخر تطبيق لها جرى في عام ١٩٧٩. ولئن كان صحيحا أن القمع لا يستطيع وحده التغلب على ظاهرة تجارة المخدرات، فقد اتخذت حكومة توغو مجموعة متنوعة من الإجراءات الرامية إلى خفض الطلب. ويظل علاج المدمنين أولوية صحية بالنسبة لتوغو. وتم إنشاء مركز لعلاج الإدمان ضمن مجمع المستشفى الجامعي في لومي؛ كما تم إنشاء مركزين طبيين نفسيين آخرين لعلاج المدمنين في بلدنا.، وقام المكتب بتدريب الجهات الفاعلة للقيام بأنشطة التوعية في مختلف الطبقات الاجتماعية في البلد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بمملكة النرويج والعديد من الشركاء الآخرين، الذيني عززوا التعاون في أنشطة الحد من الطلب في بلدنا.

وما من شك في أن مشكلة المخدرات العالمية تهدد الجهود التآي تبذلها الدول والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والاستقرار السياسي وتوطيد المؤسسات الديمقراطية. وهذا هو السبب في أن توغو لا تزال مصممة على مكافحة آفة المخدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على رغبة بلدي في رؤية التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة معززا بغية التغلب على مشكلة المخدرات التي تشكل تهديدا خطيرا لصحة البشر جميعا وسلامتهم ورفاههم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأشد البلدان ضعفا. وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن بلدي يؤيد تأييدا تاما الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي والتوصيات الصادرة عن الدورة التاسعة والخمسين للجنة المخدرات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة، السيد دانييل بوديمان، رئيس وفد جمهورية إندونيسيا.

السيد بوديمان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الرئيس على توليه رئاسة هذه الجلسة الهامة جدا.

إن هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية قد خطت خطوة تاريخية باعتمادها للتو القرار دإ-٣٠/١. وترحب إندونيسيا بذلك الاعتماد، وهو ما لم يكن ممكنا بدون روح التوافق والمرونة الكبيرة اللذين سادا فيما بين الدول الأعضاء المشاركة في العملية التفاوضية.

لقد انقضت سبع سنوات منذ اعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٩ وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. ومع ذلك، ورغم جهودنا الحثيثة والتعاون، لا تزال مشكلة المخدرات العالمية قائمة. وفي هذا الصدد، تدرك إندونيسيا أهمية هذه الدورة الاستثنائية باعتبارها المنتدى الرفيع المستوى الهام في الفترة المفضية إلى عام ٢٠١٩. ونحن نرى أن هذه الدورة الاستثنائية تتيح فرصة مميزة للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والخبراء لمناقشة التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجال تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩. وينبغي لهذه الدورة الاستثنائية وقرارها دإ-٣٠/١ أن يكونا بمثابة خطوة هامة صوب تحقيق الغايات والأهداف الواردة في الإعلان السياسي وخطة العمل وفقا للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات.

وإذ أضع في الاعتبار العناصر التشغيلية للقرار، أود أن أتشاطر معكم بعض النقاط الرئيسية التي تعكس موقفنا الوطني بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وجهودنا لمعالجة تلك الآفة ومكافحتها، بغية تحقيق الهدف المتمثل في إقامة مجتمع خال من تعاطي المخدرات. أولا، تكرر إندونيسيا التأكيد على أن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات تشكل حجر الزاوية للنظام الدولي لمراقبة المخدرات.

ثانيا، تظل تدابير خفض الطلب جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات. وتواصل إندونيسيا تطوير استراتيجيتها الرامية إلى تحسين برامج إعادة التأهيل، لا سيما عن طريق إنشاء المزيد من مراكز إعادة التأهيل، بما في ذلك إنشاء المراكز المجتمعية الطوعية. وفي هذا الصدد، تبين تجربتنا أهمية المشاركة النشطة للأسر والمجتمعات المحلية في الجهود الوقائية على جميع المستويات، وأهمية تدابير الإزالة من أجل مكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

ثالثا، إن الحالة الراهنة للاتجار بالمخدرات لا تزال تمثل تهديدا خطيرا وتتطلب جهودا استثنائية. إن عصابات الاتجار بالمخدرات، بما لديها من أساليب متطورة، مثل تزايد انتشار المؤثرات النفسانية الجديدة، أو استخدام الإنترنت، تواصل الانتشار في أجزاء كثيرة من إندونيسيا، وقد تغلغلت على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك الأجيال الشابة. ويمثل غسل الأموال الذي ينطوي على العائدات المتأتية من الاتجار بالمخدرات تحديا رئيسيا آخر. ولمعالجة تلك الجرائم الخطيرة، اتخذت إندونيسيا تدابير إنفاذ قانون صارمة لوقف ومحاسبة مهربي المخدرات والمجرمين المتصلة أفعالهم بالمخدرات على جرائمهم. وبالنسبة لإندونيسيا، لا جدال في أن المخدرات غير المشروعة تشكل تهديدا خطيرا على الأرواح البشرية وتؤثر سلبا على الأسس الصحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأفراد والأسر والمجتمع.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أن لكل بلد خصائصه الفريدة. إذ لا ينبغي الاعتقاد بأن ما ينطبق على أحد البلدان ينطبق تلقائيا في كل مكان، ولا ينبغي لأحد تعميم أن الفشل في التعامل مع تعاطي المخدرات في إقليمه بوصفه فشل كل بلد في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية.

وينبغي كذلك، في رأينا، أن تعالج التحديات العابرة للحدود الوطنية التي يشكلها الاتجار بالمخدرات باحترام كامل

لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووفقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وبعبارة أخرى، لكل بلد الحق السيادي والمسؤولية في اتباع أنسب النهج للتصدي لمشكلة المخدرات ضمن حدوده، مع مراعاة السياقات والقواعد التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعه.

ونظرا لأنه ليس بوسع أي بلد بمفرده التصدي لجرائم المخدرات، فإن التعاون الدولي أمر مهم. وفي ذلك الصدد، تؤيد إندونيسيا الموقف المشترك لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تأييدا تاما. ويعتقد وفد بلدي أنه من أجل وضع حد لآفة المخدرات والقضاء عليها، يلزم اتباع نهج عدم التسامح المطلق حتى نقدم للناس والمجتمعات في المنطقة مجتمعا خاليا من إساءة استخدام المخدرات وما يترتب عنها من آثار سيئة.

رابعا، تولي إندونيسيا أهمية كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونعتقد – في التصدي لمشكلة المخدرات – أن الوصول إلى المرافق الصحية وتقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية ينبغي أن يكون في متناول الجميع بطريقة غير تمييزية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال. غير أننا نرى أنه ينبغي أن يعالج تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة متوازنة.

فمن المهم أن احترام حقوق الإنسان يجب أن يعني حماية حقوق الأفراد، بما في ذلك حمايتها من المجرمين الذين يستغلون الأفراد الضعفاء. ولذلك نؤمن بأنه ينبغي أن تعتبر حقوق ضحايا الجرائم المتصلة بالمخدرات وأسرهم عنصرا هاما في وضع السياسات العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): ترى ترينيداد وتوباغو في الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية منبرا هاما وحسن في التوقيت لإجراء مزيد من المناقشات بشأن كيفية التعامل مع مشكلة المخدرات العالمية بطريقة شاملة ومستدامة، فضلا عن كيفية تحقيق التزامن بين الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية بغية التصدي على الصعيد الدولي لهذا الخطر. إن اختيار هذه اللحظة لعقد الدورة الاستثنائية اختيار حسن بالنسبة لنا، بوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية تعاني من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاستخدام غير المشروع للمخدرات وما يترتب عن ذلك من عواقب.

ولا يزال هناك اعتقاد، عند بعض الجهات، بأن القوانين العقابية القوية التي تسعى إلى ردع الضلوع في تجارة المخدرات غير المشروعة يمكن أن تحد من مشكلة المخدرات العالمية وما يرتبط بها من أضرار صحية واجتماعية. غير أن ترينيداد وتوباغو تؤمن إيمانا راسخا بأنه لم يعد من الممكن الاعتماد على الاستراتيجيات والسياسات التي تركز على الحجز والاعتقالات والعقوبات لحل مشكلة المخدرات الخطيرة والضارة. ولذلك نحن في ترينيداد وتوباغو ندعم التحول من ذلك النهج القديم إلى نهج جديد يتبنى ويركز على نهج متوازن ومتكامل ومتعدد التخصصات في معالجة المشكلة.

وعلاوة على ذلك، فإننا نسلم بأنه ينبغي أن تركز الموارد على الحد من الجرائم المتصلة بالمخدرات، وتركز في الوقت نفسه على التصدي بفعالية للعواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية الضارة لإساءة استخدام المخدرات وإدمان المخدرات، التي يجد ضحايا إساءة الاستخدام أنفسهم فيها. وتشدد ترينيداد وتوباغو أيضا على أهمية جمع بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب بغية إجراء تقييم دقيق للحقائق المحلية واعتماد التدابير الملائمة لمعالجة تلك المشاكل. ونواصل دعوة شركائنا، في ذلك الصدد وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة بمشكلة المخدرات، إلى مواصلة العمل معنا بطريقة تعاونية، على النحو الذي تتوخاه تلك الصكوك القانونية الدولية.

كما تؤيد ترينيداد وتوباغو تنفيذ نظام معلومات صارم لرصد المخدرات، علاوة على وضع استراتيجيات استباقية من شأنها تمكين الدول من القيام بتحديد التهديدات الجديدة، وفي الوقت نفسه، توقع آثارها المحتملة على مجتمعاتنا. وتسعى سياسة ترينيداد وتوباغو الوطنية للمخدرات وخطة عملياتها لمراقبة المخدرات إلى التعامل مع المسألة المعقدة المتمثلة في مكافحة المخدرات من خلال اتباع نهج متوازن ومتعدد الجوانب، في توافق مع المعايير المحلية والإقليمية والعالمية التي تم تكييفها للعمل في وضعنا الداخلي. وقد اتبعنا منذ زمن بعيد، بصفتنا الوطنية، نهجا يتمحور حول الإنسان في التنمية، ويوجد ذلك أيضا في استراتيجياتنا لمعالجة مشكلة المخدرات الخبيثة والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وتشكل مشكلة المخدرات العالمية تهديدا خطيرا للصحة العامة ولسلامة ورفاه البشرية جمعاء. وقد أيدت حكومة ترينيداد وتوباغو نهج الصحة العامة في مكافحة المخدرات الذي لا يمنع تعاطي المخدرات فحسب، بل أيضا يقلل من آثاره السلبية على جميع المواطنين بمن فيهم الرضع، وذلك إقرارا منها بالعبء الذي تتحمله المجتمعات الذي ينتج عن هذه المشكلة التي يمتد عمرها لعقود، وفي بعض الحالات لقرون، بما في ذلك إدمان المخدرات. ويلزم، في ذات الوقت، أن تدعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني بيئة دولية تمكينية. ونحن نرى أنه يجب أن تسعى هذه الدورة الاستثنائية إلى وضع إطار يمكن أن يؤدي إلى توطيد بيئة مراقبة المخدرات التي ظلت ترينيداد وتوباغو تدعو إليها منذ بعض الوقت.

كما تنهض سياستنا الوطنية بشأن المخدرات بالجهود الرامية إلى تعزيز برامج التنمية البديلة التي تيسر فرصا شاملة لحياة صحية ومنتجة لفائدة الفئات الأكثر تعرضا للتعامل مع المخدرات، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر. وعلاوة على ذلك، نرى أنه يجب أن ترتبط التنمية البديلة بخصائص البلدان التي تخدم كنقاط عبور، مثل ترينيداد وتوباغو، وكأسواق استهلاكية، وأن النهج يجب أن يجمع المبادرات التي تسهم في قبول واعتماد أساليب الحياة الأكثر صحية، ولا سيما بين الفئات الأكثر تعرضا للتعامل مع المخدرات.

ويجب أن تسعى برامجنا لمكافحة المخدرات أيضا إلى تمكين الأفراد عن طريق إتاحة الفرص لهم وتزويدهم بالمهارات الحياتية التي تستهدف تثبيط تعاطي المخدرات والتورط في تجارة المخدرات الخبيثة. وتحث ترينيداد وتوباغو جميع المجتمعين هنا اليوم على اعتماد منظور أوسع نطاقا للتنمية البديلة فيما يتعلق بمراقبة المخدرات من خلال زيادة التركيز على معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى تفاقم مشكلة المخدرات الدولية.

فعندما يتم إثقال نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية بالأعباء، تتقوض فعالية السياسات المعمول بها. ولذا فإن ترينيداد وتوباغو تدعو إلى تعزيز نظام العدالة الجنائية الذي من شأنه أن يبني نهج العدالة التصالحية وبدائل السجن، وهي التي ستطبق على الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية المتصلة به وتعاطي المخدرات. وسيكون الهدف منها هو التخفيف من التحديات الكبرى التي تطرحها مسائل مثل اكتظاظ السجون، وارتفاع معدلات الاحتجاز نتيجة الجرائم البسيطة المتصلة بالمخدرات، وحالات التأخير الكبيرة في نظام العدالة الجنائية، وعدم كفاية التدريب المهني أو إعادة تأهيل الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة أو من هم على ذمة التحقيق.

كما تواجه الدول عددا متزايدا من التحديات في الجهود التي تبذلها لضمان الحصول على الأدوية الضرورية من أجل التشغيل الناجح لنظم الرعاية الصحية، ولتقييد إمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة والحد من تعاطي

المخدرات غير المشروعة. ونتيجة لذلك، فإن السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات في ترينيداد وتوباغو تعزز نهجا علميا لوضع استراتيجيات فعالة للحد من العرض والطلب. كما نرى أن التعاون الوثيق بين الإدارات والوكالات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والعالمي يمكن أن يشكل آلية فعالة لمنع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة، وفي الوقت نفسه ضمان أن تحصل مرافق الرعاية الصحية على ما يكفي من الموارد.

وفي الختام، يسر ترينيداد وتوباغو الانضمام إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق). ومع ذلك، يحدونا الأمل أن تجري المفاوضات المقبلة بشأن الوثائق الختامية الخاصة بمسائل حاسمة مثل مشكلة المخدرات العالمية الخبيثة هذه في نيويورك، حيث يمكن لجميع الدول الأعضاء، غير الممثلة جميعها في مواقع أخرى، من المشاركة بأعداد كبيرة. ولا تزال ترينيداد وتوباغو، كعادتها، ملتزمة بمواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع سياسات مرنة ومحددة الهدف وتنفيذها، والتي تعد محورية لمعالجة الشواغل الأمنية والآثار الاجتماعية والاقتصادية للاتجار غير المشروع بالمخدرات على مجتمعاتنا، بطريقة شاملة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مارات ديميوف، النائب الأول لوزير الداخلية في جمهورية كازاخستان.

السيد ديميوف (جمهورية كازاخستان) (تكلم بالروسية): أود، بالنيابة عن وفد جمهورية كازاخستان، أن أرحب بالمشاركين في هذه الدورة الاستثنائية وأن أتمنى النجاح للجميع في عملهم.

تحظى مسألة خطر المخدرات وأثرها على الأمن الوطني والدولي بأهمية في جدول الأعمال الدولي. كما أنها موضوع يثير قلقنا المستمر. ونحن نأخذ هذا التهديد على محمل الجد، وقد اتخذنا تدابير محددة على الصعيد الوطني من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات. ويمثل هذا أحد أولوياتنا الرئيسية في شؤوننا الداخلية وسياساتنا الخارجية. كما تتعامل استراتيجية ”كازاخستان عام ٢٠٣٠“، وعدد من البرامج الأخرى الحكومية وذات الصلة مع هذه المشكلة.

ومما لا شك فيه أن الطابع عبر الوطني والدائم التغير للتهديدات التي تشكلها المخدرات يتطلب منا اتخاذ تدابير مشتركة منسقة ونشطة. وتعرب كازاخستان عن التزامها بالمشاركة في التعاون الدولي والإقليمي الرامي إلى التعامل مع خطر المخدرات. ونشيد إشادة عالية بمبادرات المنظمات الدولية والإقليمية وما بذلته من جهود، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالات مكافحة المخدرات في رابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والمنظمات الأخرى، وندعمها دعما كاملا.

ويعد المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفهما، الكائن في ألماتي، من الآليات التي يمكن استخدامها كمثال على هذا التعاون. ونود أن نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجهات المانحة، والبلدان الشريكة، التي التزمت بالاضطلاع بالمسؤولية عن تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى المركز الإقليمي. ونحن واثقون بأن المركز الإقليمي سيسهم في الجهود التي يبذلها مكتب المخدرات والجريمة في مجال مكافحة المخدرات. كما أننا نعمل بنشاط لإنشاء وكالة وطنية لتقديم المساعدة التقنية.

وقد أكد مجددا رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربابيف، في إعلان برنامجه المعنون ”إعلان: العالم في القرن الحادي والعشرين“، على أهمية وضع خطة لمبادرة استراتيجية عالمية لعام ٢٠٤٥. وستهدف الخطة إلى تشكيل اتجاه جديد للتنمية يستند إلى العدالة في إمداد جميع البلدان بالهياكل

الأساسية وحصولها على الموارد ووصولها إلى الأسواق. وسيكون لذلك أثر كبير على التعامل مع الاتجار غير المشروع بالمخدرات. كما نؤيد التدابير الرامية إلى التعامل مع متعاطي المخدرات بطريقة إنسانية. ونحن مقتنعون بالحاجة إلى اتباع نهج حذر ومتوازن للغاية في هذا المجال.

كما يؤثر تنامي إنتاج المخدرات والتوزيع الواسع النطاق للمؤثرات النفسانية الجديدة تأثيرا كبيرا على جهودنا الرامية إلى الحد من إنتاج الأفيون والقنب. ونرى أن الوضع الراهن يتطلب استجابة فورية من جانب المجتمع الدولي، وكذلك تعزيز التعاون الأقاليمي. وتؤكد كازاخستان من جديد على التزامها بأهداف الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات ومقاصدها، ونعرب عن استعدادنا لمواصلة جهودنا المنسقة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وتدعم كازاخستان بشدة – بوصفها مشاركا نشطا في هذه الدورة الاستثنائية – اعتماد الوثيقة الختامية المعنونة ”التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال“، (القرار دإ-٣٠/١، المرفق). ونرى أنها وثيقة هامة للغاية حيث إنها تحدد استراتيجية من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. كما تعد خطوة هامة صوب تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة هذا التهديد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ديمبي نيلسون حمى، الأمين العام للجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات في جمهورية مدغشقر.

السيد حمى (مدغشقر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مدغشقر البيانات التي أدلى بها ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن دول الاتحاد الأفريقي، وممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل المغرب بالنيابة عن الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكوفونية (انظر A/S-30/PV.2).

إن مشكلة المخدرات ليست مجرد مسألة تتعلق بالصحة فحسب، بل إنها تؤثر على الأمن. وعلى الرغم من أن حكومة مدغشقر لديها موارد محدودة، فما برحنا نظهر استعدادنا للاستثمار بشكل مكثف في الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات.

وفي الواقع، بعد انضمامنا إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، أنشأنا هيئة وطنية هي اللجنة المشتركة بين الوزارات لتنسيق مكافحة المخدرات. وقد كُلّف ممثل لحكومتنا بمهمة تحديد وتطوير وإدارة وتنسيق سياسة وطنية لمكافحة المخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت دولة مدغشقر القانون رقم ٩٧-٠٣٩ المتعلق بمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها في مدغشقر. والحقيقة المحزنة هي أنه خلال السنوات القليلة الماضية، وفي حين كانت الأزمة السياسية في مدغشقر لا تزال جارية، أخذ نطاق الاتجار بالمخدرات واستهلاكها في النمو. وللأسف، شهدنا زيادة مطردة في الاستهلاك. ولا يزال القنّب هو العقار الرئيسي من حيث الاستهلاك، وهو يغذي التجارة غير المشروعة في مدغشقر.

ويلتزم بلدنا بأهداف التنمية المستدامة. والواقع أن أحد الشواغل الرئيسية لدولتنا يتمثل في تمكنها من تحديد أماكن زراعة جميع محاصيل المخدرات غير المشروعة من أجل تدميرها والاستعاضة عنها بمحاصيل قابلة للبقاء، وعلى نحو أكثر تحديداً، محاصيل بديلة. وقد تم تكثيف أنشطة الوقاية في محاولة للمحافظة على الصحة العامة التي باتت مهددة بسبب المخدرات. وتستند التدابير الحالية إلى القواعد الدولية التي حددها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن منع استهلاك المخدرات.

وفيما يتعلق بالمشاكل ذات الصلة، اعتمدت حكومة بلدنا قانوناً بشأن غسل الأموال والفرز والمصادرة والتعاون الدولي في التعامل مع عائدات الجريمة. وما فتئنا نتبادل الاستخبارات

المالية من أجل التصدي لغسل الأموال. وبغية وضع سياسة تقريبية، تم إنشاء نماذج تدريبية إلكترونية للمشورة والعلاج بحضور مشاركين من عدة مناطق من مدغشقر ويجري تنظيم غيرها. وفي هذا السياق، هنالك رابطة تقدم دورات المشورة المجانية في الوزارات خلال عام ٢٠١٦. وشاركت مدغشقر في التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. ولنلقِ نظرة على بعض التدابير التي اعتمدناها.

ما فتئ جميع المشاركين في مكافحة المخدرات يوحدون جهودهم لكفالة خفض عرض المخدرات والطلب عليها. وبفضل المساعدة التقنية والمالية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تمكنت حكومة بلدنا، على مدى السنوات الأربع الماضية، من الاضطلاع ببرامج تدريبية لبناء القدرات لمعظم أصحاب المصلحة الوطنيين العاملين في الميدان. وفي عام ٢٠١٥، أجريت دراسة استقصائية عن انتشار المخدرات في المدارس الثانوية في المنطقة الحضرية من مدينة أنتاناناريفو.

وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدنا خطة رئيسية لمراقبة المخدرات. وينبغي تحديث الخطة لأن الحقيقة على أرض الواقع قد تغيرت كثيراً، لا سيما بالنظر إلى أن عدة بلدان قد أدرجت الحد من المخاطر في خطط عملها لمكافحة المخدرات، بالنظر إلى تعاطي المخدرات بالحقن، الذي يمكن أن ينقل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويهدد بالتالي الصحة العامة. وأحد شواغلنا الرئيسية هو أيضاً تحسين قانون مراقبة المخدرات وقانون السلائف والمؤثرات العقلية.

وفي الختام، فإن مدغشقر على استعداد دائم للعمل في سبيل مكافحة الاتجار بالمخدرات. ومع ذلك، فإن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غير مواتية لتمكين الحكومة من التصدي بفعالية لأولوية الأولويات تلك. غير أننا مستعدون للقيام بكل ما هو ممكن من أجل خدمة المصالح الفضلى لبلدنا ولمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد إمارة ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): انقضت ١٨ عاماً منذ اجتمعنا هنا في نيويورك وعقدنا العزم على إيجاد عالم خالٍ من المخدرات – بحلول عام ٢٠٠٨ على أقصى تقدير. إن إخفاقنا الجماعي واضح. وما من بلد في العالم خالٍ من المخدرات، وقد بقي مستوى تعاطي المخدرات غير المشروعة مرتفعاً خلال السنوات الماضية. ولذا، تمثل هذه الدورة الاستثنائية فرصة للتأمل والارتياب في طريقة تفكيرنا في الماضي، والتي لم تحقق النتائج المرجوة على نحو ما هو واضح.

فلنتذكر أهدافنا. لقد كان الهدف من الإطار الدولي لمراقبة المخدرات معالجة صحة الجنس البشري ورفاهه. ولكن في الممارسة العملية، لم تكن الصحة أولوية: يجري إنفاق ١٠٠ بليون دولار سنوياً على إنفاذ قوانين المخدرات على الصعيد العالمي، ومعظمها لأجل خفض العرض لا الطلب. وقد خلص تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٥ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن النتائج غير المقصودة للسياسات الحالية المتعلقة بالمخدرات كانت تحويل الموارد الثمينة بعيداً عن الصحة العامة ونحو إنفاذ القانون. وييسر النظام الحالي أسواقاً سوداء مربحة جداً وعنيفة الإجرام، بينما يجرم ويهمش متعاطي المخدرات. وهذه ليست مجرد آثار جانبية طفيفة.

والنساء متضررات بشكل غير متناسب من تلك العواقب. ويزيد انعدام فرصهن الاقتصادية من خطر وقوعهن في براثن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولا سيما في البلدان المتضررة من الاضطرابات السياسية. وغالباً ما تكون شبكات المخدرات ضالعة أيضاً في الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي.

وعلاوة على ذلك، غالباً ما تفتقر السياسات المحلية المتعلقة بالمخدرات إلى نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية، لا سيما في مجال الإنفاذ.

ونشعر بقلق بالغ أيضا إزاء استمرار تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن عقوبة الإعدام مُطبقة حالياً في ٣٣ بلداً وإقليماً، حيث تفرض بعض البلدان أحكام إعدام إلزامية. ولا تصل الجرائم المتصلة بالمخدرات إلى عتبة أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. ولذلك، فإن أحكام الإعدام ذات الصلة بهذه الجرائم تنتهك بوضوح المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ونحث بقوة البلدان المعنية على إنهاء تلك الممارسة، التي ليس لها أي أثر رادع.

ولن تبقى هذه الدورة في الذاكرة بوصفها دورة استثنائية إلا إذا بدأنا بتغيير المسار. ويجب أن نضع الصحة والرعاية في صميم جهودنا، استناداً إلى حقوق الإنسان والأدلة العلمية. وينبغي بذل جهود خاصة للوقاية والحد من الأضرار والحصول على العلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي لمتعاطي المخدرات. وعلينا أن نساعدهم في العثور على بدائل مجدية لكسب رزقهم ونشاطهم الاقتصادي. وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التزمنا بتعزيز الوقاية من تعاطي المخدرات ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة. وترتكز الخطة على حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ويجب أن يكون ردنا على مشكلة المخدرات العالمية على هذا النحو أيضاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فيرناندو أراوجو، مساعد وزير الدولة للصحة في جمهورية البرتغال.

السيد أروجي (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): إيطاليا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لاعتماد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنونة ”التزامنا المشترك بالتصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال“، القرار دإ-١/٣٠، المرفق). إنها تشكل خطوة إلى الأمام في المناقشة بشأن كيفية معالجة مشكلة المخدرات العالمية وتوفر مدخلات قوية صوب الموعد المستهدف في عام ٢٠١٩ وما بعده.

وتعتقد البرتغال أن أحد الإنجازات الرئيسية للدورة الاستثنائية كان التسليم بالحاجة إلى إعادة التوازن إلى السياسات المتعلقة بالمخدرات باتجاه حقوق الإنسان واتباع نهج يستند إلى الصحة العامة. واعتُبر النهج البرتغالي تجاه المخدرات نموذجا لأفضل الممارسات، نظرا إلى أننا نعترف باستعمال المخدرات باعتباره قضية صحية، وبإدمان المخدرات باعتباره اضطرابا صحيا مزمنا متعدد العوامل يمكن الشفاء منه، وينبغي أن نعالجه لا أن نعاقب عليه. وفي البرتغال، عمل إنهاء التجريم على إنشاء إطار قانوني لتنفيذ السياسات الرامية إلى الحد من الضرر الذي يسببه استهلاك المخدرات، وإحالة متعاطي المخدرات إلى الرعاية الأنسب. وحتى لو كان مستعملو المخدرات غير قادرين على الإقلاع عن تعاطي المخدرات، نرى أنهم لا يزالون جديرون بالحصول استثمار حكومي ضروري لتحسين ظروفهم الصحية والاجتماعية.

ولذلك يأتي إنهاء التجريم في إطار نهج شامل لخفض الطلب على المخدرات يتضمن الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي والحد من الأضرار. إن تنفيذ تدابير الحد من الضرر المستندة إلى الأدلة تعتبر عاملا أساسيا في سياستنا، حيث إن هذه التدابير تحمي كلا من متعاطي المخدرات والمجتمع ككل، وتحسن الصحة والرفاه لمتعاطي المخدرات وأسرهم. وعليه، فإن التركيز النهج المستند إلى الحد من المخاطر والأضرار، هو مبدأ أساسي تؤيده البرتغال لأن هذه التدابير أثبتت فعاليتها، وينبغي مواصلة تعزيزها وتنفيذها.

والبرتغال تكرر التزامها بالاتفاقيات الدولية الرئيسية الثلاث لمكافحة المخدرات، التي نرى أنها تملك نطاقا ومرونة كافيين تتيح للدول المجال الدول لوضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالمخدرات، وفقا للأولويات الوطنية والطابع الخاصة بها، واستنادا إلى أدلة علمية راسخة واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ذكر رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرا في مناسبات عدة أن الاتفاقيات لا تشترط تجريم تعاطي المخدرات، وأن النموذج البرتغالي لإنهاء التجريم يتماشى مع الاتفاقيات.

وتؤمن البرتغال إيمانا راسخا بوجوب إدراج منظور حقوق الإنسان في جهودنا الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وفي هذا الصدد، فإننا نأسف أسفا عميقا لأن الوثيقة الختامية لا تتناول إلغاء عقوبة الإعدام. وأود أن أؤكد معارضة البرتغال المستمرة لعقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك على الجرائم المتصلة بالمخدرات. ولذلك، ندعو جميع البلدان التي أبقت على عقوبة الإعدام إلى العمل بوقف رسمي فوري، بغية إلغائها الدائم.

وفي الختام، فإن البرتغال تعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة جهوده الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات من جوانبها كافة. وأود أن أؤكد للرئيس أن بلدي سيواصل الإسهام بنشاط في هذا المسعى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة باتريشيا تورسني (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالإنكليزية): البرلمانيون هم أول الشهود على آثار السياسات المتعلقة بالمخدرات. إنهم يتفاعلون مع ناخبيهم، الذين يخشون أن أطفالها معرضون للخطر، أو الذين يتساءلون عن السبب في عدم توفر العلاج، أو الذين يحتاجون إلى الخدمات القانونية لتجنب الملاحقة القضائية، أو الذين ببساطة يحتاجون إلى شخص للاستماع إلى شواغلهم. يشارك البرلمانيون بصورة مباشرة في وضع الإطار القانوني والأنظمة التي تحكم المخدرات في بلدانهم، وهم يجيزون الميزانيات المخصصة للرعاية الصحية والتعليم وإعادة التأهيل التي تساعد على الحد من آثار المخدرات.

وفي شباط/فبراير، قامت الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، بعقد جلسة برلمانية استعدادا لهذه الدورة الاستثنائية. واستندت الجلسة إلى المناقشات المتعلقة بمسائل المخدرات التي أجريت في العديد من جلسات جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، حيث استشعرت انعكاسات السياسات في جميع أنحاء العالم. وأوضحت الجلسة أن إدمان المخدرات ليس بعيدا عن أشكال الإدمان الأخرى، مثل الإدمان على الكحول والتبغ؛ وأن ليس جميع المخدرات سواسية، ولا جميع متعاطي المخدرات يصبحون مدمنين.

وبالنسبة لهؤلاء البرلمانيين ولأسباب عديدة أخرى، فإنهم يَرَوْن وجوب أن يكون العالم على مشكلة المخدرات رؤوفا ومتبصرا. ويجب أن يبدأ بالنظر إلى استعمال المخدرات باعتباره مسألة صحية، دون وصم أو تمييز. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من بنود جدول الأعمال، تناولت الجلسة العديد من الحالات من سوء الفهم ومهدت الطريق تمهيد لمزيد من النقاش السياسي في البرلمانات الوطنية. وعلاوة على ذلك، كشفت الجلسة عن قدر من الأرضية المشتركة بشأن أربع نقاط رئيسية:

أولا، إن الاتفاقيات الدولية الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات توفر إطارا لتوجيه السياسات في جميع البلدان، وينبغي ألا تحاول البلدان أن تمضي وحدها.

ثانيا، هناك بلدان كثيرة تفسر الاتفاقيات بشكل ضيق، دون مراعاة مرونتها. وبموجب الاتفاقيات، ومع أن إنتاج المخدرات وبيعها واستخدامها يجب أن تظل غير مشروعة، فلا

تشترط عقوبة السجن لمخالفي القانون والعديد من البرلمانيين لم يعلموا بذلك.

ثالثا، ينبغي لجميع البلدان أن تركز بدرجة أكبر على معالجة الأسباب الجذرية لتعاطي المخدرات، وليس آثارها فحسب. وإذا سوعد الناس للخروج من براثن الفقر، وإذا أتيحت الرعاية الصحية والتعليم، وأصبحت المؤسسات أكثر شفافية، وإذا كان ممثلوهم ينفذون بصورة استباقية الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، فإن الأسباب الكامنة وراء مشكلة المخدرات سوف تقوض.

رابعا، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام بالعواقب غير المقصودة لما يسمى بالحرب على المخدرات، بما في ذلك توسيع الأسواق المربحة للمخدرات وما يتصل بها من جرائم. وشكك العديد من المشاركين بحكمة استثمار موارد ضخمة في مجال إنفاذ القانون على حساب الوقاية والعلاج، وأعربوا عن قلقهم إزاء التركيز الثابت على صغار المنتجين والمستخدمين، على النقيض من العصابات الكبيرة، وهي المسؤولة عن أسوأ الجرائم. وكما قال أحد أعضاء البرلمان، فإن الحرب على المخدرات أصبحت حربا على الفقراء. وتلك هي إحدى النتائج غير المقصودة التي يدعونا هدف التنمية المستدامة المتمثل في مكافحة الفقر التي يكون محورها الناس إلى معالجتها عاجلا.

السياسات المتعلقة بالمخدرات يجب أن تحترم حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الشعوب الأصلية في سبل عيشهم التقليدية، وحق متعاطي المخدرات في العلاج، وبالطبع، أهم حق مقدس من بين جميع الحقوق – الحق في الحياة. وتكلم العديد من المشاركين بقوة ضد تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات.

وأبرزت الجلسة البرلمانية الحاجة إلى سياسات وطنية أكثر تماسكا للاستعاضة عن الخليط من التشريعات والتدابير التي اعتمدتها بلدان كثيرة على مر السنين. وينبغي لجميع البلدان إجراء استعراض شامل لمشكلة المخدرات، وعلى هذا الأساس وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة، بالتشاور مع جميع المعنيين من الأفراد والمنظمات. ويجب أن تبقى هذه المسألة في صدارة جدول الأعمال على الصعيدين العالمي والوطني، ولا سيما بالنسبة للبرلمانيين. ولئن كان الكثيرون راضين عن الأطر القانونية القائمة، ومع الاستجابة للمشكلة العامة حتى الآن، فإن العديد الآخرين غير راضين. وعلينا أن نصغي بعناية إلى القلق المتزايد من أن الاستجابة العالمية للمشكلة المخدرات غير مجدية. ويجب علينا وضع السياسات المبنية على الوقائع كما هي، بدلا من الأيديولوجية أو الصورة المثالية للعالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ٢/٩٤ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد بارا (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على إعطائي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة باسم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بوصفه أكبر شبكة للمساعدات الإنسانية على نطاق العالم، ويضم ١٩٠ دولة عضوا ويعمل فيه ٧٠ مليون متطوع من خلال الجمعيات الوطنية وعلى أساس المجتمعات المحلية.وتتمثل مهمتنا في منع المعاناة البشرية بجميع أشكالها أو التخفيف منها.ولا شك أن تعاطي المخدرات يمثل أحد الأسباب الرئيسية للمعاناة مثلما قال البروفسور كلود أوليفشتاين في كتابه ”المدمنون ليسوا سعداء“.ولذلك السبب ما فتئت جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تعلي أصواتها على مدى العقود ضد العواقب السلبية لتعاطي المخدرات، ابتداء من المؤتمر الإقليمي لآسيا المعقود في بانكوك في عام ١٩٢٢، في وقت انتشار تعاطي الأفيون، وحتى يومنا هذا.

وكنا في طليعة المنظمات الدولية الداعية إلى سياسات إنسانية قائمة على الأدلة للحد من الضرر الذي يعاني منه متعاطو المخدرات، وهي سياسة تُمارَس اليوم من خلال العديد من الجمعيات الوطنية التي تعمل في شراكة مع السلطات العامة في جميع أنحاء العالم.وقد شعرنا ببالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية المترتبة عن النُهج المعنية بالتصدي لتعاطي المخدرات والتي تعتمد حصرا على مقاضاة ومعاقبة الأشخاص المدمنين مع إهمال حاجتهم إلى الدعم والرعاية والعلاج.وإن بحوث الصحة العامة في هذه المسألة واضحة جدا.ومن شأن نُهج أكثر إنسانية أن يعمل بطريقة أفضل لمنع أسوأ العواقب المترتبة عن تعاطي المخدرات.

وبصفتي طبيبا التقيت بـ ٤٠ ٠٠٠ من متعاطي المخدرات فقد أنشأت في عام ١٩٧٦ مؤسسة الصليب الأحمر الإيطالي/ فيلا ماريابي في روما، ويمكنني أن أشهد شخصيا أن التصرفات القمعية إزاء متعاطي المخدرات لا تخدم المصلحة العامة في شيء، وأنه ينبغي أن نعمل على الوصول إلى الفئات التي يصعب الوصول إليها والتي تعيش في الخفاء.وينبغي أن يكون شعارنا ''الالتقاء بالمتعاطين وعلاجهم''.

وما يزال الأشخاص الذين يعتمدون على المخدرات بين أشد الفئات ضعفا وتهميشا في العالم.مع ذلك وفي كثير من الحالات لا يزال متعاطو المخدرات يستبعدون من المجتمع، بدلا من إبداء التفهم لمشكلتهم وتوفير فرص الحصول على العلاج والرعاية الكافية لهم.فهم ما زالو يواجهون الوصم الاجتماعي ويتعرضون للعقوبة والسجن بدلا من معالجتهم. ونود في ذلك الصدد، أن نؤكد ضعف النساء والشباب على وجه الخصوص.ومن مصلحتنا جميعا أن نمد يد العون لأولئك الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بدلا من أن ننبذهم.وتمثل تلبية احتياجاتهم الإنسانية خطوة هامة نحو تمكينهم وتعافيهم. فالتمكين بحد ذاته يظل علاجيا دائما.وليس مستحيلا اتباع نهج كهذا إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحقيقية.ونحن بحاجة إلى اتباع نهج مختلف، نشدد فيه على التحديات الصحية واحتياجات متعاطي المخدرات.

وقد أتيحت لنا اليوم فرصة فريدة للدعوة إلى سياسات تضمن تكافؤ فرص الحصول على الرعاية الصحية.وعليه، فإننا نحث الحكومات على تنفيذ تدابير فعالة وشاملة محورها الإنسان، فضلا عن التدابير الشاملة بغرض الحد من المخاطر الصحية.ومثلما أحسن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية القول بالأمس (انظر A/S-30/PV.1) فإن الأدلة العلمية واضحة جدا، وعلينا أن نأخذها في الحسبان حين نضع سياساتنا.ومن جانبها، فإن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم لفي وضع يمكّنها – من خلال شبكتها الواسعة من المتطوعين الموجودين في المجتمعات التي يصعب الوصول إليها – من زيادة الشراكة مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين على مستوى المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بما يمكّنها من سد الفجوة القائمة بين المؤسسات الصحية الرسمية وأكثر فئات السكان تهميشا، فضلا عن ضمان عدم إغفال أحد مهما كان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.